

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

للسياسة النفطية في العراق ١٩٦٨ – ١٩٧٩

أ.د. عبد الستار شنين الجنابي

كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة

م. باحث رغد حميد محمد

الملخص:

سعت الحكومة العراقية التي تشكلت بعد تموز ١٩٦٨ في خطوات تفاوضية متتالية انتزاع حقوق العراق النفطية من الشركات الاحتكارية المستثمرة للنفط العراقي (I. P. C.) ، لكن الشركات لم تستجب للمطالب العراقية المشروعة ، مما دفع بالحكومة في خطوة جريئة الى اصدار القانون رقم (٦٩) في الاول من حزيران ١٩٧٢ ، الذي بموجبه أُممت عمليات شركة نفط العراق الاحتكارية . كما عملت الحكومة في خطوات لاحقة استكمال عمليات تأميم الحصص النفطية الاخرى غير المؤممة ، فتم انهاء جميع الامتيازات النفطية ، واسترجاع حقوق العراق في مجال الصناعة النفطية .

شهد الاقتصاد العراقي بعد قرار التأميم تطوراً هاماً في سنوات عقد السبعينيات ، نتيجة العوائد النفطية الكبيرة ، تمتع خلالها العراق بالاستقرار النسبي من النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وقد جرى في ضوءها انجاز خطتي التنمية (١٩٧٠-١٩٧٤) ، و(١٩٧٦-١٩٨٠) ، اللتان استهدفتا إحداث تطورات هائلة في الاداء الاقتصادي للقطاعات السلعية والخدمية ، وبخاصة خطة (١٩٧٦-١٩٨٠) التي تمتعت بتمويل ضخم للمشاريع التنموية التي بلغ مقدارها ١٥،٧ مليار دينار ، مقابل ١،٧ مليار دينار للخطة التي سبقتها .

رافقت التحولات الاقتصادية تنمية اجتماعية واضحة ، فحصلت تحولات اجتماعية جذرية بالسرعة والشمول ذاته ، إذ حققت الخطط الحكومية نتائج ايجابية في بناء الانسان بشكل خاص ، والمجتمع بشكل عام ، فأحدثت تغييرات في المؤسسات البنوية التي يستند اليها البناء الاجتماعي ، كمؤسسات التعليم ، والصحة ، والثقافة ، والاعلام ، ومنظمات الشباب ، والمرأة ، مع تحسن واضح في الأوضاع

المعاشية والخدمات لجميع قطاعات الشعب . ونتيجة لتلك التحولات كان العراق على موعد في اواخر عقد السبعينيات لمغادرة مجموعة الدول النامية التي ظل يمثلها طوال العقود الماضية .

The economic and social effects of the oil policy in Iraq 1968 – 1979

Prof. Dr. Abd Alsatar Al-Janaby

College of Education for Girls / University of Kufa

As. Researcher / Raghad Hamid Muhammad

Abstract:

The Iraqi government, which was formed after July 1968, sought in successive negotiating steps to extract Iraq's oil rights from the monopolistic companies investing in Iraqi oil (IPC), but the companies did not respond to the legitimate Iraqi demands, which prompted the government in a bold step to issue Law No. (69) on the first of June 1972, under which the monopoly operations of the Iraq Petroleum Company were nationalized. The government also worked in subsequent steps to complete the nationalization of other non-nationalized oil quotas, so all oil concessions were terminated, and Iraq's rights in the field of the oil industry were restored.

After the nationalization decision, the Iraqi economy witnessed an important development in the seventies, as a result of the great oil revenues, during which Iraq enjoyed relative stability in terms of political, economic and social aspects, in light of which the two development plans for the periods (1970–1974) and (1976–1980) were completed. which aimed to bring about tremendous developments in the economic performance of the commodity and

service sectors, especially the plan (1976–1980), which enjoyed huge funding for development projects amounting to 15.7 billion dinars, compared to 1.7 billion dinars for the previous plan.

The economic transformations were accompanied by clear social development, as radical social transformations took place with the same speed and comprehensiveness, as government plans achieved positive results in building the human being in particular, and society in general. The media, youth and women organizations, with a clear improvement in the living and service conditions for all sectors of the people. As a result of these transformations, Iraq was on a date in the late seventies to leave the group of developing countries that it had represented over the past decades.

اولا : التطور التاريخي لامتيازات النفط في العراق :

يمكن تحديد الخطوات الأولى لسعي القوى الاستعمارية الغربية للسيطرة على النفط العراقي^(١) إلى سنة ١٨٤٦ ، إذ ان البعثة الألمانية الأولى التي قادها المهندس باول روبراخ (paul rohrbach) ، الذي نجح باكتشاف مكامن نفطية في القيارة ، شجع الألمان على إرسالها البعثة الثانية سنة ١٨٧١ للبحث عن النفط^(٢) . ولتحقيق المطامح الألمانية في العراق تم توقيع اتفاقية سنة ١٨٨٨ مع الدولة العثمانية التي منحت الألمان امتياز بناء خط سكة برلين وبغداد ، وتم تفعيل الاتفاقية سنة ١٨٩٩^(٣) . على اثر ذلك أعلنت بريطانيا معارضتها للمشروع ، إذ إنها عدته تمهيداً لوصول النفوذ الألماني إلى الخليج العربي^(٤) . لكن لغة المصالح دفعت بريطانيا إلى توحيد جهودها مع ألمانيا للوقوف ضد الطموحات الأمريكية في المنطقة ، من خلال تأسيس (شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المتحدة The African and Eastern Concessions) سنة ١٩١١ لاستثمار النفط في العراق^(٥) .

في السنة التالية تم تغيير اسم الشركة إلى (شركة البترول التركية Company Petroleum The Turkish) ، التي اضحت منذ سنة ١٩١٤ مسؤولة عن استغلال النفط العراقي ، إذ امتلكت الشركة الانكليزية الفارسية (Anglo Persian Oil Company) ٥٠ ٪ من الاسهم ، وشركة دويتشه الألمانية (Deutsche) ٢٥ ٪ ، وشركة أنجلو ساكسون رويال داتش شل (Anglo

Company Saxon Oil) البريطانية الهولندية ٢٥ % ، على أن تقوم الشركتين الأخيرتين ببيع ٢,٥ % من أسهمها إلى البرتغالي كولبنكيان (Gulbenkian) ، لدوره في اتمام تلك الصفقة ، بينما نقلت الدولة العثمانية أسهمها إلى الشركة الانكليزية ، والألمانية بالتساوي ^(٦) .

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تغيرت خطط التقسيم ، فقد عقد البريطانيون اتفاق نفطي أولي مع فرنسا عرف باتفاق نفط (بيرنجيه - لونك) ، نصت المادة الرابعة منه على منح فرنسا حصة ألمانيا البالغة 25 % من رأس مال شركة (T.P.C.) في الموصل وبغداد ، إلا إن الاتفاقية لم تفعل بسبب الخلافات حول مدينة الموصل ^(٧) . فتم تعديل الاتفاقية الأولية باتفاقية سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٥ ، التي ضمنت لفرنسا ٢٥ % من الامتياز النفطي العراقي ، مقابل تخليها عن ولاية الموصل ^(٨) .

كان التفويض الذي نجحت بريطانيا بالحصول عليه في سان ريمو منحها حق السيطرة على العراق ، وبالنسبة فأن البريطانيين سيعمدون إلى تحديد طبيعة الدولة المزمع انشاؤها ، ونظام الحكم الذي سيضمن مصالحهم الاستراتيجية التي تمثلت بالاتصالات والقواعد البريطانية والنفط ^(٩) ، وبناء على ذلك اتخذوا عدد من الإجراءات التي أوجدوا فيها كيان الدولة العراقية ، المتمثل بالحكم الملكي ^(١٠) . كانت أولى المهام التي أُلقيت على عاتق الحكومة ، اذعانها للمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ التي أرست في بعض فقراتها اهتمام بريطانيا بنفط العراق المحتل ^(١١) .

في خضم تلك الازمات تم توقيع أول اتفاقية بين شركة (T.P.C.) مع الحكومة العراقية سنة ١٩٢٥ ، تضمنت تلك الاتفاقية شروطاً حملت في طياتها بعداً احتكاريّاً للنفط العراقي ^(١٢) ، اذ منحت الشركة حقوق الاستكشاف والتنقيب والاستخراج ، والتصدير ، في منطقتي الموصل وبغداد لمدة ٧٥ عاما ^(١٣) . تعرض هذا الامتياز إلى انتقادات شديدة من القوى السياسية الوطنية ، إذ عدته بمثابة استعمار جديد حمل الهيمنة الاقتصادية على مقدرات البلاد وثرواته ، مما دعا وزير المعارف محمد رضا الشيباني ، ووزير العدلية رشيد عالي الكيلاني ، إلى تقديم استقالتهما ، احتجاجاً عن الغبن الذي لحق بالعراق ^(١٤) .

في ٣١ تموز ١٩٢٨ أسفرت المباحثات التي جرت بين القوى الكبرى عن تسوية لحصص النفط في (T.P.C.) ، والبدء بمرحلة جديدة من العلاقات الاستعمارية المنسقة في ضوء (اتفاق الخط الاحمر) ، الذي أوجد تحالفاً جديداً بين البريطانيين ، والامريكان للوقوف بوجه الطموحات الفرنسية ، وفي محاولة من الشركات لبسط نفوذها على النفط استبدلت تسمية شركة النفط التركية Petroleum The Turkish Company) في تشرين الاول ١٩٢٨ إلى شركة نفط العراق Petroleum Iraqi Company) ^(١٥) .

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، برهنت الاحداث عن مدى تغلغل المصالح الاستعمارية الغربية ، فعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقية احداث حالة من التوازن بين الجانب البريطاني والامريكي ، إلا إن الحرب وتشابك المصالح تركت آثارها على كمية الإنتاج المصدرة من النفط

العراقي التي انخفضت من ٤ مليون طن إلى ١ مليون طن سنة ١٩٤١^(١٦) . لذلك حاولت الحكومة العراقية التي شكلتها النخبة العسكرية إبان حركة مايس ١٩٤١ ، تغيير مجرى السياسة النفطية في البلاد ، إذ إنها مهدت لإلغاء الامتياز البريطاني واستبداله بألماني . إلا إن الظروف التي عاشتها البلاد أثناء الحرب عرقلت تلك المساعي^(١٧) ، فالبريطانيون عمدوا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للهيمنة المطلقة على النفط العراقي بعد احتلالهم الثاني للعراق سنة ١٩٤١ ، إذ استمر تواجد القوات البريطانية المحتلة حتى نهاية الحرب^(١٨) .

شهدت السنوات الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٥٠ تدهوراً كبيراً للسياسة النفطية ، وانخفاض لعوائد العراق النفطية ، بسبب تحكم شركة (I. P. C.) بإنتاج النفط وتصديره وفقاً لمصالحها الخاصة^(١٩) .

في ٣ شباط ١٩٥٢ عقدت الحكومة العراقية مع شركة (I. P. C.) اتفاقية مناصفة الأرباح ، التي تمخضت عن جملة من المكاسب ، كان أبرزها حصول العراق على نصف الربح المتحقق من عمليات استخراج النفط مع تحديد حصة الدولة من العوائد المالية بما لا يقل بأي حال من الأحوال عن مبلغ يعادل ربع إنتاج شركة نفط العراق ، وعن ثلث إنتاج شركة نفط البصرة سنوياً ، كما تعهدت الشركة بتدريب الطلاب العراقيين في المعاهد البريطانية ، فضلاً عن تعهداتها بتعيين مدراء عراقيين في مجلس إدارة الشركات ، على أن يسري مفعولها من الأول من كانون الأول ١٩٥١^(٢٠) . وفي السنوات اللاحقة عمدت الحكومات العراقية إلى إجراء مفاوضات مع شركة نفط العراق الاحتكارية لدفع الشركات لرفع الإنتاج ، إلا أنها لم تؤدي إلى نتيجة لعدم تعاون الشركة ، وإصرارها على اعتماد سياستها الخاصة في الإنتاج والتصدير .

مع قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بدأت رياح التغيير تلوح في الأفق ، إذ افصحَت الحكومة العراقية الجديدة عن سياستها النفطية المزمع اعتمادها عبر المفاوضات التي أُجريت في ٢٠ آب ١٩٥٨ ، فناقشت مع شركة (I. P. C.) قضايا مناطق الاستثمار غير المستغلة ، مع إعادة النظر في مبدأ مناصفة الأرباح ، وزيادة الإنتاج النفطي . إلا أن تلك المفاوضات لم تسفر إلا عن إطلاق الشركة وعوداً بدراسة المطالب التي قدمتها الحكومة العراقية^(٢١) .

في أواخر سنة ١٩٥٩ دخلت الحكومة العراقية بمفاوضات جديدة شاقة وطويلة مع شركة I. (P. C.) ، ولم تصل فيها إلى نتائج مثمرة^(٢٢) ، مما دعا الحكومة إلى إصدار بيان في ١٧ تشرين الأول ١٩٦١ أعلنت فيه عن فشل المفاوضات التي استمرت لثلاث سنوات^(٢٣) . ونتيجة لذلك تم تشكيل لجنة تأخذ على عاتقها تشريع قانون يحدد مناطق الاستثمار ، فصدر قانون رقم ٨٠ في ١١ كانون الأول ١٩٦١ ، الذي تضمن تأمين أغلب الأراضي غير المستثمرة من قبل الشركات الاحتكارية^(٢٤) . فكان ذلك ضربة قوية للشركات النفطية الأجنبية .

بعد الثامن من شباط ١٩٦٣ شهدت السياسية النفطية للحكومة الجديدة حالة من التحسن ، إذ عمد عبد السلام محمد عارف بعد انفراده في السلطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، إلى تبني سياسية نفطية جديدة ، تمخضت عن اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ ، المتضمن إنشاء شركة النفط الوطنية العراقية ^(٢٥) . وبعد تولي عبر الرحمن عارف للسلطة ، عمدت الحكومات الجديدة إلى اقرار مجموعة من القوانين ، كان أبرزها قانون رقم (٩٧) للسنة ١٩٦٧ الذي خصص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية لتقوم باستثمار النفط بشكل مباشر، مما شكل أكبر ضربة للاحتكارات الاجنبية . فضلاً عن قانون رقم (١٢٣) الذي أسهم بتوسيع صلاحيات شركة النفط الوطنية ، وقانون رقم (١٢٥) لسنة ١٩٦٧ الخاص بشركة النفط الوطنية ووضعها القانوني ^(٢٦) . فضلاً عن اتفاق أولي مع شركة إيراب (Erab) الفرنسية في شهري آب وتشرين الاول ١٩٦٧، لاستثمار النفط العراقي ، الأمر الذي عدته شركة (I. P. C.) تهديداً لمصالحها ^(٢٧) .

مع تولي أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية بعد السابع عشر من تموز ١٩٦٨، نوهت الحكومة العراقية الجديدة إلى إن العلاقة التي تربطها بشركة (I. P. C.) لا تتوافق مع التطلعات الوطنية والاهداف التي تسعى إلى تنفيذها ، لذلك سعت إلى الحد من نفوذ الشركة ، إذ رفضت وزارة النفط منح تصاريح العمل لموظفي (I. P. C.) الوافدين ، وفي المقابل عملت على استقدام الموظفين إلى شركة النفط الوطنية لتدريب الكادر العراقي العامل في القطاع النفطي ، كما وجهت في كانون الثاني ١٩٦٩ انذاراً للشركة رفضت فيه محاولات التوفيق معها حول قيام الاخيرة باستغلال الأراضي التي تخلت عنها الحكومات السابقة ^(٢٨) .

إزاء تلك التطورات والخلاف المتنامي بين شركة (I. P. C.) والحكومة العراقية ، دخلت دول اوربا الشرقية إلى ميدان التنافس على النفط العراقي بعد محاولتها مزاحمة الشركات الغربية الاحتكارية ، فعقدت شركة النفط الوطنية في ٢١ حزيران ١٩٦٩ اتفاقية مع مؤسسة (ماشينو اكسبورت Michino Export) السوفيتية ، تعهدت بموجبها بتجهيزها بالأجهزة والخبرات الفنية اللازمة لإقامة صناعات نفطية وطنية ^(٢٩) ، مع تقديمها قرضاً لشركة النفط الوطنية بلغت قيمته بما يعادل ٢٥ مليون دينار لاستيراد الاجهزة والمعدات التي تحتاجها الشركة في عملياتها ^(٣٠) . وفي ٢١ تموز ١٩٦٩ تعهد السوفييت بتقديم المساعدة في تطوير احتياطي حقل الرميطة الشمالي ^(٣١) . كما اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الخطوات الأخرى في مجال الاستثمار النفطي ، كان من أبرزها التعاقد مع شركة مؤسسة (كيمو كومبلكس) الهنغارية في ٢١ تشرين الاول ١٩٦٩ لحفر أربعة آبار في حقل الرميطة الشمالي ، والاتفاق مع معهد البترول الفرنسي على انشاء مختبرات حقلية في البصرة ، فضلاً عن اتفاقيات التسويق مع شركات نفطية من المانيا وبيكوسلوفكيا ، وايطاليا ، وسريلانكيا ^(٣٢) .

نجحت الحكومة العراقية بعد عقد تلك الاتفاقيات بكسر القيود التي فرضتها شركة (I. P. C.) الاحتكارية ، إذ حرمت الحكومة العراقية تلك الشركة من الاستمرار بفرض سطوتها على النفط العراقي الامر الذي دعاها إلى تخفيض انتاج نفط كركوك إلى ٧٣,٣ مليون طن أواخر سنة ١٩٦٩ ، مما دفع الحكومة إلى توجيه اذار مباشر للشركة ، يطالبها بتسديد الديون المترتبة عليها ، وتعديل سعر نفط الجنوب ، ونقل مركزها إلى بغداد ، واخضاع حساباتها إلى الرقابة المالية العراقية (٣٣) .

في خطوة لاحقة اخرى ، اتجهت الحكومة العراقية إلى المواجهة المباشرة مع شركة I. P. C.) للاعتراف بحق العراق باستثمار حقل الرميطة الشمالي ، وايقاف اساليب المماطلة التي اتبعتها ، عن طريق إلغاء المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ التي كانت تجيز للحكومة العراقية تخصيص أراضي أخرى احتياطية للشركة (٣٤) ، فصدر القانون رقم ٢٤ في ١١ شباط سنة ١٩٧٠ ، لسد الثغرة التشريعية التي تضمنتها المادة الثالثة في القانون رقم ٨٠ (٣٥) .

في مؤتمر كاركاس للدول المصدرة للنفط (اوبك) (٣٦) الذي عُقد في كانون الاول ١٩٧٠ ، استطاع العراق من زيادة حصته من ارباح الشركات إلى ٥٥ % كحد أدنى ، وهي نفس النسبة التي كانت الشركات تدفعها إلى ايران والكويت ، فضلاً عن إلغاء حسومات التسويق التي كانت تقلل من دخل الحكومات المضيفة (٣٧) . مما ولد ارباكاً واضحاً بين الشركات الاحتكارية ، وبعض الدول المنتجة للنفط . رافق تلك التطورات عقد اتفاقية طهران في الرابع عشر من شباط ١٩٧١ التي رفعت بموجبها الشركات سعر النفط بمقدار (٣٣) سنتاً للبرميل ، مع زيادة سنوية بلغت ٢,٥ % (٣٨) . وعلى أثر الاتفاقية الموقعة بين الدول المصدرة للنفط والشركات الاجنبية في طهران ، عقدت الحكومة العراقية اتفاقاً في الثاني والعشرون من الشهر ذاته مع الشركات الاحتكارية ، تمخض عن ارتفاع العوائد المالية عن النفط الذي تصدره الشركات من البصرة من ٥٠ % إلى ٧٥ % اعتباراً من ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٠ (٣٩) .

امام هذه القرارات والضغط الذي مارسته الحكومة العراقية واصرارها على انتزاع الحقوق النفطية ، أضحت الشركات الاحتكارية في وضع لا تحسد عليه ، إذ وافقت الشركات على إجراء جولة جديدة من المفاوضات المباشرة في تشرين الثاني ١٩٧١ ، لم يتم فيها التوصل إلى نتائج إيجابية (٤٠) ، وبناءً على ذلك أصدرت الحكومة الميثاق الوطني في الخامس عشر من تشرين الثاني من السنة نفسها ، الذي اكدت فيه على وجوب تحرير الثروة النفطية ووضعها بصورة كاملة لرفاهية الشعب ، كما أكدت فيه على ضرورة انشاء صناعة نفطية وطنية متكاملة (٤١) .

في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٢ عُقدت جولة جديدة من المفاوضات مع شركة (I. P. C.) ، أكد فيها المفاوض العراقي على ضرورة حسم كافة القضايا مع الشركة في ضوء حصول العراق على جميع الحقوق التي حُرِم منها وحصلت عليها الدول المصدرة للنفط ، كما دعا الشركة إلى ضرورة البدء بخطتها الإنتاجية الجديدة ، مع تغيير اساليب الإنتاج التي تلحق الضرر بالعراق ، فضلاً عن تأكيده على ضرورة

إبداء حسن النية من الشركة في مسألة تنفيذ الريع التي تُعد أحد الحقوق العراقية الأساسية ، وإن لا تُعَلَّق حسم ذلك الملف بقضايا أخرى^(٤٢) .

بعد مفاوضات طويلة وعسيرة استمرت حتى منتصف شهر آيار في خمسة عشر جلسة ، وصلت العلاقات النفطية بين الحكومة العراقية ، وشركات النفط الاحتكارية إلى طريق مسدود . وبناء على ذلك وجهت الحكومة العراقية إنذارها الأخير عبر وزير النفط سعدون حمادي ، تضمن الإنذار عودة إنتاج الحقول الشمالية إلى طاقتها السابقة المقدرة بـ ٥٧ مليون طن سنوياً ، مع تسليم الحكومة ٢٧ مليون طن للتصرف بها ، وفسح المجال أمام العراق للاستفادة من فائض الطاقة ما دام يسهم بالمعدات والأجهزة بنسبة ٥٥ % ، أو أن تعوض الشركة عن ٣٠ مليون طن من حقول نفط الشمال من إنتاج حقول الجنوب ، ووضع الحقول الشمالية تحت تصرف الحكومة العراقية^(٤٣) . أعقبت الحكومة العراقية ذلك الإنذار ببيان أصدرته في ١٧ آيار ١٩٧٢ ، أكدت فيه منح الشركة أسبوعين للموافقة على المطالب ، وإلا فأنها ستتخذ الإجراءات القانونية لحماية مصالحها الوطنية^(٤٤) .

لم تستجب شركة (I. P. C.) للمطالب العراقية ، مما دفع بالحكومة إلى إصدار القانون رقم (٦٩) في الأول من حزيران ١٩٧٢ ، الذي أُممت بموجبه عمليات شركة نفط العراق الاحتكارية I. P. C.) المستثمرة للنفط في العراق ، وترتب على ذلك امتلاك الحكومة العراقية لجميع الممتلكات الخاصة بالشركة^(٤٥) . وفي خطوة ذكية من الحكومة العراقية ، ومن أجل عدم فسح المجال أمام الشركات الاحتكارية لتوحيد موقفها ضد إجراءات التأميم ، عمدت الحكومة بعد أن أُممت حصة شركة CFP الفرنسية في شركة (I. P. C.) في الحقول الشمالية إلى إيجاد صيغة ملائمة لكسب ود الجانب الفرنسي لتحبيده مما ساهم في نجاح قرار التأميم . كما لم يتم شمول شركة نفط البصرة بقرار التأميم ، إذ إنه وفر للدولة مصادر جيدة من العملة الصعبة خلال تلك المدة الحرجة ، ومنح الحكومة إمكانية للمناورة بهدف إجبار الشركات على الرضوخ لقرار التأميم^(٤٦) .

في ٢٨ شباط ١٩٧٣ توصلت الحكومة العراقية إلى تسوية نهائية لكل القضايا العالقة مع شركة نفط العراق المؤممة ، وافقت فيه على الاعتراف بالقانون رقم (٨٠) وقانون (٦٩) ، كما تم رضوخهم لمبدأ التعويض في اتفاقية الأول من آذار ١٩٧٣^(٤٧) . وبناء على ذلك ألحقت شركة نفط الموصل بالشركة العراقية للعمليات النفطية اعتباراً من الأول من نيسان ١٩٧٣^(٤٨) .

سعت الحكومة العراقية في خطوات لاحقة لاستكمال عمليات تأميم الحصص النفطية غير المؤممة ، إذ عمدت في اليوم التالي لاندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ على تحديد مواقفها ضد الدول المتحالفة مع إسرائيل أو الداعمة لها ، إلى تأميم حصص الولايات المتحدة وفق القانون رقم ٧٠ في ٧ تشرين الثاني ١٩٧٣ . كما قررت إيقاف الصادرات النفطية إلى الدول التي وقفت إلى جانب إسرائيل في الحرب ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال وجنوب أفريقيا و

روديسيا^(٤٩) . ثم أعقبت ذلك بإصدارها القانون رقم ٩٠ في ٢١ تشرين الاول ١٩٧٣ الخاص بتأميم حصة شركة النفط الهولندية الملكية في شركة نفط البصرة ، والبالغة ٦٠ % من الحصة الشائعة لشركة نفط شل في عمليات شركة نفط البصرة المحدودة^(٥٠) . وفي رد على مواقف البرتغال العدائية ، تم تأميم حصة مؤسسة كولبنكيان في شركة نفط البصرة البالغة ٥ %، وفق القانون رقم ١٠١ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٣ . ولإتمام ما تبقى من عمليات تأميم النفط العراقي ، قررت الحكومة في ٨ كانون الاول ١٩٧٥ ، تأميم ما تبقى من حصص الشركات الاجنبية في شركة نفط البصرة وفق القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥ ، التي تمثلت بالأسهم البريطانية والفرنسية ، فأصبحت الشركة مؤمنة كلياً ، وادمجت بالشركة الوطنية في البصرة ، وأصبح اسمها بموجب ذلك القانون (المؤسسة العامة لاستخراج النفط والغاز في المنطقة الجنوبية)^(٥١) .

بهذه الخطوات المتسلسلة الجريئة تمكنت الحكومة العراقية من إنهاء جميع الامتيازات النفطية ، واسترجاع حقوق العراق في مجال الصناعة النفطية ، معتمدة اسلوب التأميم عن طريق سلطة القانون بالنسبة لشركة نفط العراق وشركة نفط البصرة ، وأسلوب الاتفاق الرضائي بالنسبة لشركة نفط الموصل ، كما اتخذت من اسلوب الاستثمار المباشر طريقاً في تنفيذ برامجها لتنمية القطاع النفطي ، والقيام بأبرام عقود البيع بأسعار السوق إلى شركات النفط الاجنبية .

ثانياً : أثر السياسة النفطية على التنمية الاقتصادية (١٩٦٨-١٩٧٩) :

أوجدت الحكومة العراقية بعد سنة ١٩٦٨ ، ابعاداً جديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الاعتماد على التخطيط المركزي ، إذ أكد الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٨ على تبني الاشتراكية ، كبعد جديد في النظام الاقتصادي العراقي من خلال اسلوب التخطيط الشامل في تنفيذ البرامج الاقتصادية ، فضلاً عن دعم دور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية^(٥٢) ، وفي الوقت ذاته استمرت بتنفيذ الخطة الخمسية (١٩٦٥-١٩٦٩) ، أي إنها لم تعتمد إلى الغائها ، بل أكملت ما تبقى منها من أجل عدم الإخلال بالبرامج الاقتصادية المترتبة عليها ، ونجحت في اتمام الخطة والانتهاء منها في آذار ١٩٧٠^(٥٣) .

كان قطاع النفط الممول الرئيس للميزانيات الاعتيادية وللخطط الاقتصادية ، والمصدر الاساس للعمليات الاجنبية ، إلا إن ما يؤخذ على ذلك المحور عدم قدرة المخطط العراقي السيطرة عليه ، بسبب هيمنة الشركات الاجنبية الاحتكارية عليه ، إذ افتقد العراق إلى قدرة التحكم بمقدار الإنتاج النفطي ، الأمر الذي جعل خطته الاقتصادية عرضه للإخفاق في تحقيق أهدافها الكلية ، لانخفاض العوائد المالية وتذبذبها^(٥٤) .

أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية ، ومقدار الانجازات المتحققة فيها ، فقد شكل القطاع الزراعي أهمية أساسية في الاقتصاد الوطني ، سواء من حجم مساهمته في الدخل القومي أو من الآثار

الاقتصادية التي يحدثها تأخر الزراعة في التطور الاقتصادي العام . لذا عمدت الحكومة العراقية على بذل جهودها لتنمية ذلك القطاع ^(٥٥) ، فعملت لأجل تحقيق منهاجها للقطاع الزراعي الذي تضمنته خطتها الخمسية بتحديد وتيرة نمو مقداره ٧,٥ % ، فتم انجاز عدداً من المشاريع الإروائية بغية النهوض بالواقع الزراعي ، كان ابرزها مشروع المغيشي ، و الدواية ، و ١٧ تموز ، و ٣٠ تموز ، والرضوانية ، و ٧ نيسان ، ومشروع المسيب الكبير ^(٥٦) .

وفي مجال الصناعة ازداد دور القطاع العام ، لاسيما بعد تدخل الدولة المباشر بالقطاع الاقتصادي وامتلاكها للمشاريع الاقتصادية الكبرى وإدارتها ^(٥٧) ، إذ سجلت المنشآت التابعة للمؤسسة العاملة للصناعة زيادة في انتاجها ونموها ، فقد بلغ مقدار ذلك النمو ١١ % ، وارتفعت أقيام العائدات المالية للإنتاج الصناعي من ٤,٢٣٧ مليون دينار إلى ٥,٦٨٤ مليون دينار، على الرغم من ارتفاع الناتج الصناعي ، إلا إنه لم يكن بمستوى الطموح ، ولم يسهم بتنمية القطاع الاقتصادي ، فقد شملت الارتفاع صناعات محددة ، كما إن المشاريع الصناعية الأخرى كانت في طور التنفيذ ^(٥٨) .

اتجهت الحكومة إلى التخطيط بمفهومه الشامل في السنوات التي تلت سنة ١٩٧٠ ، فعلى الرغم من انشغال الدولة باستكمال الخطة الخمسية (١٩٦٥ - ١٩٦٩) حتى انقضاء مدتها ، كانت أجهزة التخطيط تواصل جهودها لأعداد خطة تنموية متكاملة ^(٥٩) . وبناءاً على ذلك صدر في نيسان ١٩٧٠ القانون رقم ٧٠ ، الذي تضمن خطة التنمية القومية للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٤) ، التي اعتمدت برؤاها على بعض الأسس الجديدة ، باستنادها على الخبرات المحلية والاجنبية التي تراكمت لدى العاملين في أجهزة التخطيط العراقية ^(٦٠) . فضلاً عن تأكيدها على أهمية القطاع العام باعتباره حجر الاساس في الاقتصاد الوطني ، وعلى ضرورة تولي الدولة مسؤولية توجيه النشاط الاقتصادي ، ووضع القوانين التي تنظمه ^(٦١) . كما استهدفت الخطة التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية بإيجاد مصادر بديلة متمثلة بالقروض الداخلية ، ومساهمة القطاع الاشتراكي .

بناءً على ما تحقق من عوائد نفطية في سنة ١٩٧١ بفعل الاتفاقيات النفطية الجديدة ، أعادت الحكومة العراقية النظر بحجم تخصيصات القطاع الحكومي المركزي ، الذي ارتفع من ٥٣٦,٩ مليون دينار إلى ٩٥٢,٥ مليون دينار ، أي بنسبة زيادة قدرها ٧٧,٤ % ، الأمر الذي دعاها إلى اضافة تخصيصات جديدة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية الاسراع بتوسيعها ، وقد أدت تلك الزيادة إلى ارتفاع في تقديرات استثمارات الخطة القومية من ١١٤٣,٧ مليون دينار إلى ١٥٥٩,٣ مليون دينار ، في حين حافظت تقديرات استثمارات القطاع العام الممول ذاتياً ، والقطاع الخاص على حالها. الأمر الذي أدى إلى تسارع الخطوات التنموية الاقتصادية التي تضمنتها خطة التنمية القومية ^(٦٢) .

ان ما يميز تلك الخطة عن نظيراتها من الخطط السابقة مواكبتها الزيادات الأولية في الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية ، واقتربانها مع عملية تأميم النفط سنة ١٩٧٢ ، إذ بلغت

الإيرادات النفطية خلال مدة الخطة ٣,٥ مليار دينار أو ما يعادل ٦٩٦ مليون دينار سنوياً، وبذلك تشكل إيرادات النفط ٦٩,٥ % من اجمالي مصادر الإيرادات المرصودة للخطة المذكورة مقابل ٣٠,٥ % للمصادر الأخرى ، بعد أن كانت ٢,١ مليار دينار خلال فترة الخطة السابقة لها أو ما يعادل ٢٤٠ مليون دينار سنوياً^(٦٣).

وكجزء من سياسة الحكومة النفطية القائمة على مواجهة الشركات الاحتكارية إبان معركة التأميم ، أعلنت قرارها بالتقشف ، وخفضت منهاجها الاستثماري لسنة ١٩٧٢-١٩٧٣ من ٢٤٢,٥ مليون دينار إلى ١٣١ مليون دينار ، إلا إن ذلك التقشف لم يستمر سوى تسعة أشهر ، للانتصار الذي حققته الحكومة في الاول من آذار ١٩٧٣ ، لتشهد بعدها العوائد النفطية ارتفاعاً حاداً ، مما دفع الحكومة إلى زيادة جديدة في تخصيصات منهاج الاستثماري ليصل إلى ٣١٠ مليون دينار للسنة المالية ١٩٧٣-١٩٧٤، ويُعد هذا التخصيص أعلى مبلغ يرصد في ميزانية التنمية القومية حتى ذلك الحين^(٦٤) . الأمر الذي حفز الحكومة إلى زيادة استثماراتها في خططها التنموية والتوسع في البنى التحتية للاقتصاد العراقي^(٦٥).

أعلن في سنة ١٩٧٥ عن منهاج استثماري ضخم ، بلغ مجموع تخصيصاته ١٠٧٦ مليون دينار، بعد إصدار منهاج تكميلي مدته تسعة اشهر لسنة ١٩٧٥، وأصبحت خطة التنمية القومية الأولى تغطي الفترة من ١ نيسان ١٩٧٠ لغاية ٣١ كانون الاول ١٩٧٥ ، أي إن مدتها أصبحت خمس سنوات وتسعة أشهر، وذلك تمهيداً لاعتماد اليوم الاول من السنة التقويمية ك بداية للسنة المالية^(٦٦) .

كان للتطورات التي شهدتها العوائد النفطية انعكاس واضح على القطاعات الاقتصادية ، فمن أجل النهوض بالواقع الزراعي ، شكلت الحكومة وزارة الري لتأخذ على عاتقها إنشاء السدود والخزانات لدرء أخطار الفيضانات ، وللاستفادة من المياه في العملية الزراعية ، وشرعت الحكومة المهام الجديدة الملقاة على عاتق الوزارة وفق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠^(٦٧) ، إذ إن التركيز الاساسي في المناهج التي اتبعتها الحكومات السابقة لتطوير وتنمية القطاع الزراعي بتوسيع المساحات المزروعة ، كان قد انصب على تنفيذ مشاريع الري والبزل البالغة ٢٥ مشروعاً ، الذي كان متوقع انجازها نهاية الخطة الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩ ، إلا إن المدة انتهت دون أن يتم تحقيق نسبة انجاز ، ورُحلت المشاريع إلى الخطة الحالية^(٦٨).

لم يقتصر الأمر على النهوض بالجانب الإروائي ، فقد أصدرت الحكومة قانون رقم ١١٦ الخاص بتشكيل المجلس الزراعي الأعلى ، الذي أخذ على عاتقه تحديد السياسة الزراعية ، وأهدافها المقررة ضمن خطة التنمية القومية ١٩٧٠-١٩٧٤. ولتصحيح الثغرات التي وقع فيها قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، فيما يتعلق في تنفيذ فقراته التي دعا فيها إلى تحجيم النظام الاقطاعي ، أصدرت الحكومة قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، الذي يُعد من أبرز القوانين التي صدرت إبان ذلك التحول ، وقد توخت الحكومة من اصدار ذلك القانون تصحيح الاخطاء ، وسد الثغرات السابقة ، والمضي

قديماً نحو تحقيق الاشتراكية ، وزيادة الثروة ، والإنتاج بما يتوافق مع الفلسفة السياسية للحزب الحاكم ودستور الدولة ^(٦٩) . كما أصدرت الحكومة قانون التسوية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ ، الذي عمل على مصادرة الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى من الملاكين الكبار بدون تعويض ، وتوزيعها على الفلاحين بدون بدل ، الذي لم يستطيع القانون رقم ٣٠ تطبيقه . كما تبع ذلك إلغاء الديون التي بقيت في ذمة الفلاحين في المصرف الزراعي من السلف الممنوحة لهم سنة ١٩٥٩ ^(٧٠) .

ولما كان الاقتصاد العراقي يعتمد على ثلاثة محاور أساسية ، هما القطاع النفطي ، والزراعي ، والصناعي ، عازمت الحكومة على إيجاد الترابط الكامل والمتبادل بين تلك المحاور ، من خلال عملية تكاملية وتفاعلية بين قطاعي الزراعة والصناعة ^(٧١) . ففي ضوء ارتفاع العوائد النفطية بعد انتصار التأميم في الأول من آذار سنة ١٩٧٣ ، أصدرت الحكومة قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى رقم (١٥٧) لسنة ١٩٧٣ ، ليشكل بداية الانطلاق التنموي الشامل ، إذ سبق وأن منح ذلك القانون صلاحية اختيار المشاريع المقرر تنفيذها إلى لجنة المتابعة لشؤون النفط ، وتنفيذ الاتفاقيات سواء كانت تلك المشاريع قد أدرجت مسبقاً أو سيتم إدراجها ^(٧٢) . لذلك وجدت الحكومة ضرورة ملحة لإعادة استراتيجيتها المعتمدة بشأن النفط ، من خلال اعتماد سياسة الإنتاج في قطاع الاستخراج والصناعة التحويلية ، لدعم تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى ، بحيث تحقق معدلات نمو مطردة ، وقدرة متزايدة على تمويل القطاع الحكومي ، وفي نفس الوقت تتولى عوائد النفط تمويل الاستثمارات ^(٧٣) .

في ظل تلك التطورات نجحت الحكومة بترجمة أهدافها في مجال تطوير الصناعة النفطية ، من خلال افتتاح شريان العراق الاقتصادي المتمثل بميناء البكر في ١٧ تموز ١٩٧٥ الذي أنشأته شركة (BR) الأمريكية بالتعاقد مع شركة النفط الوطنية ، وقد كان ذلك المشروع رافداً جديداً لدعم القطاع النفطي الذي تعتمد عليه الحكومة العراقية لتحقيق التنمية الاقتصادية ^(٧٤) .

ونتيجة بروز الصناعة ، كمصدر آخر لتنويع مصادر التنمية الاقتصادية ، جاء ذلك الاهتمام بالقطاع الصناعي لأجل مواجهة سياسية الاعتماد المتزايدة على قطاع واحد قابل للنضوب ^(٧٥) . فكان عدد المشاريع المنجزة في القطاع الصناعي ٥٤ مشروعاً ، بلغت كلفتها أكثر من ٢٥٠ مليون دينار . كما أقرت الخطة ٢٠٣ مشروعاً صناعياً جديداً في المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٧٥ تبلغ مجموع تكاليفها أكثر من ١٢٥٠ مليون دينار ^(٧٦) . من أهمها معمل المعدات الزراعية في الإسكندرية ، ومعمل الزجاج في الرمادي ، ومعمل النسيج القطني في الكوت ، ومعمل الورق في الهارثة ، ومعمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي ، ومعمل الأسمدة الكيماوية في البصرة ، ومعمل الأدوية في سامراء ، ومعمل النسيج الحريري في الحلة . كما تم توسيع وتجديد بعض المشاريع الصناعية ، مثل توسيع وتجديد معامل الألبان الحكومية ، ومعامل النسيج الحكومية ، ومعمل إنتاج المواد الأسبستية في بغداد ، ومصانع الشركة العامة للجلود في بغداد . فضلاً عن تأسيس مجموعة من المشاريع الصناعية الجديدة منها : مشروع كبريت

المشراق ، ومعمل سكر السليمانية ، ومعمل السكائر في أربيل ، ومعمل لبناء السفن ، ومجمع للمواد البتروكيمياوية في البصرة ^(٧٧) . وفي سنة ١٩٧٨ ، أسهمت التوجهات الحكومية لتنمية القطاع الصناعي على انجاز ٣٣ مشروعاً صناعياً منها : مشروع ١٤ رمضان للغزل والنسيج في الكاظمية ، ومشروع معمل الاطارات في الكوفة ، ومعمل طابوق العمارة ، ومعمل الكتل الكونكريتية في نينوى ، فضلاً عن المشاريع التكميلية والخدمية والتوسع الذي رافق المنشآت الصناعية القديمة ^(٧٨) . وهذا مما يُعد تطوراً ايجابياً كبيراً في الانجازات المتحققة في الجانب الصناعي عملت الحكومة العراقية على تنفيذه من أجل النهوض بالبنى التحتية للصناعة الوطنية .

اما القطاع التجاري فقد أولته الحكومة العراقية اهتماماً متزايداً خلال تنفيذ خطة التنمية القومية (١٩٧٥-١٩٧٠) ، من خلال التشريعات التي أكدت على ذلك ، كان أبرزها قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠ ، الذي تضمن تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ، والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المختص بكيفية التصرف بالسلع التي يتخذ بشأنها اجراء وفق القانون السابق ^(٧٩) ، إذ أسهمت تلك الإجراءات بتوسيع القطاع التجاري من خلال الزيادة في عملية استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية ، فأصبح ذلك القطاع يستأثر بأكثر من ٨٠ % من مجموع استيرادات العراق ^(٨٠) .

وقد كان أثر السياسة النفطية واضحاً في مجال التجارة الخارجية ، إذ ازدادت صادرات العراق من ٣٧٣,٣٢ مليون دينار في سنة ١٩٦٩ إلى ٣٩٢,٣٥ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ ، وقد جاءت الزيادة بالدرجة الأولى من زيادة النفط المصدر ، لقيام شركة نفط البصرة بزيادة انتاج النفط الخام من الحقول الجنوبية في الربع الاخير من السنة ^(٨١) . إلا إن ما يمكن ملاحظته ان حجم الصادرات المحلية غير النفطية المتصاعد استمر حتى سنة ١٩٧٨ ، إذ ارتفعت في تلك السنة نسبة الصادرات غير النفطية ٤٧,٣ % عما سبقها، وتعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع الصادرات من الاسمدة ، والتمور ، والفواكه ، والخضروات ، فضلاً عن الخامات المعدنية ، والمواد الكيماوية ، والسلع الصناعية ، ومعدات النقل ، وتأتي تلك الزيادة بفضل السياسة الحكومية القائمة على التبادل التجاري المتوازن مع الدول التي ترتبط بالعراق بمصالح استراتيجية ^(٨٢) .

من خلال ما تقدم ، يمكن القول أن مدى التطور الاقتصادي يقاس بمعدلات نمو الدخل القومي ، فإذا ما كان المعدل السنوي لذلك النمو متواصلاً ، ومرتفعاً ، فإن البنية الاقتصادية حققت نمواً واضحاً ، حتى وإن كان ذلك على حساب أحد القطاعات الاقتصادية ، إذ إن التنمية الاقتصادية تضع في حساباتها التنمية الإجمالية لبنيتها ، ولا تقتصر على مرتكز معين من أجل رفع مستوى الدخل القومي ، فعلى الرغم من عدم مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية ، إلا إن الاقتصاد العراقي كان قد حقق نمواً واضحاً ، من خلال زيادة معدل الدخل القومي الذي شهد ارتفاعاً بما يعادل ١٥ مرة في نهاية سنة ١٩٧٩ ^(٨٣) . وهذا مما أنعكس على تنفيذ الحكومة لبرامجها الاقتصادية بحرية اكبر . فشهد الاقتصاد العراقي تطوراً هاماً في

فترة السبعينات تمتع خلالها العراق بالاستقرار النسبي من النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وقد جرى في ضوئها انجاز خطتي التنمية للفترتين (١٩٧٠-١٩٧٤) ، و(١٩٧٦-١٩٨٠) ، اللتين استهدفنا إحداث تطورات هائلة في الاداء الاقتصادي للقطاعات السلعية والخدمية ، وبخاصة خطة (١٩٧٦-١٩٨٠) التي تمتعت بتمويل ضخم للمشاريع التنموية التي بلغ مقدارها ١,٧ مليار دينار لخطة (١٩٧٠-١٩٧٤) ، مقابل ١٥,٧ مليار دينار لخطة (١٩٧٦-١٩٨٠) ^(٨٤) .

ثالثاً : أثر السياسة النفطية على التنمية الاجتماعية ١٩٦٨ - ١٩٧٩ :

جاءت التوجهات الحكومية لتؤكد على التنمية الاجتماعية لترافق التحولات الاقتصادية التي شهدتها العراق في عقد السبعينات ، فحصلت تحولات اجتماعية جذرية بالسرعة والشمول نفسها ، كان تطوير الجوانب الاجتماعية نابع من اعتبارين رئيسيين : أولهما اقتصادي يرتبط بدور القوى البشرية في عملية الإنتاج بشكلها العام ، والثاني يتعلق بالمنهاج الحكومي الذي يتعلق بمقدار الرعاية التي حاولت الحكومة منحها للقطاع الاجتماعي في اطار سعيها النهوض بالبنى الاقتصادية والاجتماعية ^(٨٥) .

ففي مجال التعليم ورثت الحكومة العراقية التي انبثقت بعد سنة ١٩٦٨ نظاماً تعليمياً يعاني من مشاكل كثيرة ، جعلته بعيد عن التخطيط المبرمج اللازم لتطويره ، الأمر الذي دعاها إلى أن تمنحه قدرًا كبير من الاهتمام من أجل رفع مستوى أفراد المجتمع ، فقد تميزت أوائل السبعينيات بمظاهر عديدة ، أكدت على تنامي الوعي بضرورة اجراء اصلاحات جذرية في النظام التربوي ، والانتقال بذلك الاصلاح من مجرد إعادة ترميم البنى الاساسية لذلك القطاع إلى مستوى التخطيط البعيد المدى الذي يعمل على النهوض به ^(٨٦) . إذ إن العلاقة بين التربية والتنمية علاقة تكاملية ، فعملية الاسراع بخطط التنمية القومية ، يرتبط ارتباطاً جذرياً بمقدار الوعي الذي تحمله التربية ، مما ينعكس بمجمله على الاهداف المتوخاة تحقيقها في التنمية ، فانتشار الامية ، وانخفاض عدد المتعلمين ، وانعدام الوعي ، معناه عرقلة في خطط التنمية الشاملة التي خطت لها الحكومة ^(٨٧) .

ففي مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، عملت الحكومة منذ تسلم السلطة سنة ١٩٦٨ على وضع المنطلقات النظرية للنهوض بالواقع التعليمي موضع التنفيذ ، فقد أكد الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ في المادة (٢٧) على اهتمام الحكومة بمحو الأمية وتعليم الكبار ^(٨٨) . وبناءً على ذلك تم تشريع القانون رقم (١٥٣) لسنة ١٩٧١ الخاص بمحو الأمية ^(٨٩) ، الأمر الذي دفع الحكومة إلى القيام بحملة واسعة للتوعية من أجل القضاء على الأمية ، التي هي سبب رئيس في التخلف العام لفئات واسعة من المجتمع العراقي ، ومن خلال دخول هذه الفئة إلى المؤسسات التعليمية ، أدى إلى حصول طفرة نوعية في أعداد المتعلمين حتى سنة ١٩٧٤ ^(٩٠) .

وفي الريف العراقي رأت الحكومة إن القضاء على الأمية معناه تسهيل مهمة التحول الاجتماعي فيه ، كما يعني التسريع في عملية التنمية الاقتصادية ، مما يساعد على سرعة الدخول في عمليات التحول الاشتراكي في الريف ^(٩١) ، وبناء على ذلك قررت الحكومة استنادا إلى احكام المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ ، اصدار قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٨ ، على أن يتولى السيد رئيس الجمهورية قيادة تلك الحملة ، وخصصت مبلغ مقداره (٦٦) مليون دينار لإنجاز الحملة خلال ثلاث سنوات ^(٩٢) .

بناءا على قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي ، وفقا للإجراءات المتخذة ، بلغت الزيادة في نسبة اعداد الدارسين الملتحقين ٩٠٩ % للعام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ ، قياسا عما كانت عليه في سنة الدراسية ١٩٦٨/١٩٦٩ ، كما إن عدد أعضاء الهيئة التعليمية المشاركة في الحملة قد حقق زيادة قدرها ١٢٩٠ % ، بمعدل نمو سنوي قدره ١٨٤ % ، وكنتيجة طبيعية ايضا لزيادة اعداد الدارسين والهيئات التعليمية ، فأن عدد المراكز حقق نسبة زيادة قدرها ٨٥٩ % ، بمعدل نمو سنوي بلغ ١٢٢،٧ % ^(٩٣) .

انسجاماً مع التطورات التي شهدتها العراق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، كارتفاع مستوى المعيشة ، وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين ، والقضاء على البطالة ، شهد قطاع التربية والتعليم هو الآخر جملة من التغييرات الجذرية . ففي ضوء تلك التطورات اصدرت الحكومة عدداً من القوانين والتشريعات ، توجت تلك الجهود بتطبيق سياسة مجانية التعليم ^(٩٤) ، بموجب القانون رقم (١٠٢) في ٧ شباط ١٩٧٤ ، الذي أكد على مجانية التعليم لجميع أبناء المجتمع ولكافة المراحل الدراسية ^(٩٥) . كما قامت الحكومة العراقية بتأميم التعليم الاهلي ، باتخاذها القرار رقم (٢٨٤) لسنة ١٩٧٥ القاضي بإلغاء المدارس الاهلية ، وتطبيق مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية ، وتوسيع التعليم المهني والفني ، ومراجعة المناهج ، واصلاح نظم الامتحانات ^(٩٦) .

لم تقتصر الجهود الحكومية لتطوير القطاع التعليمي على ذلك فقط ، بل عملت على اصدار قوانين أخرى ، كان أبرزها قانون التعليم الالزامي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ ، الذي أحدث طفرة نوعية في اعداد الطلبة المنخرطين في المدارس ، إذ ارتفع اجمالي عدد الاطفال المسجلين في مرحلة رياض الاطفال من ١٤٥٣٠ طفلاً وطفلة للعام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ إلى ٦٧٢٦٥ طفلاً وطفلة في للعام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ ، محققا نسبة زيادة قدرها ٢٩٦ % ، قياساً إلى سنة الاساس ١٩٦٨/١٩٦٩ ، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣٢،٩ % ^(٩٧) . أما الزيادة المتحققة في المرحلة الابتدائية فقد كانت كبيرة جدا ، إذ ارتفع عدد التلاميذ من ٩٩١٢٥١ تلميذ وتلميذة للسنة الدراسية ١٩٦٨/١٩٦٩ ، إلى ٢٤٥٩٨٧٠ تلميذ وتلميذة للسنة الدراسية ١٩٧٨/١٩٧٩ ، فكانت نسبة الزيادة المتحققة ١٤٥ % ، بمعدل سنوي مقداره ١١،٣ % . ومن المسلم به فأن تلك الخطوات لها علاقة وثيقة بمحو الامية ، إذ أن

كفاءة التعليم الابتدائي تتمثل باستيعاب جميع من هم في سن الدراسة . كما كان لتحسن الاحوال المعيشية اثر في تقليل نسب التسرب التي كانت تحد من فاعلية التعليم الابتدائي ، مما انعكس بمجمله على تزايد أعداد المدارس واعداد التلاميذ ^(٩٨) . وفيما يخص التعليم الثانوي فقد ارتفع اجمالي عدد الطلبة من ٢٣٧٨٨٣ طالباً وطالبة للعام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ إلى ٧٨١٧٦٦ طالباً وطالبة للعام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ ، محققا نسبة زيادة قياسية قدرها ١٢٩ % ^(٩٩) .

لغرض لمواكبة التطور الاقتصادي الذي برزت ملامحه في العراق ، ظهرت الحاجة إلى توفير العناصر البشرية الكفوة في مختلف الاختصاصات ، بما يحقق الهدف المرسوم من التنمية ، أقدمت وزارة التربية والتعليم على تشريع القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٥ ، الذي نص على استحداث مؤسسة التعليم المهني ، لتأخذ على عاتقها شؤون التعليم المهني ادارياً وفنياً ومادياً ، بما يوفر الكوادر الفنية الوسطية التي تحتاجها مشاريع خطط التنمية المقررة ^(١٠٠) ، بعد إن كانت تمثلها احدى المديريات في وزارة التربية ^(١٠١) . فشهد التعليم المهني تطوراً كمياً ونوعياً في جميع الجوانب ، إذ تم نشر المدارس المهنية ، وفتح أقسام علمية جديدة في مختلف مناطق العراق ، وعلى أثر ذلك ازدادت اعداد الطلبة فيها ، خصوصاً بعد تطبيق نظام انسيابية خريجي الدراسة المتوسطة . ولأجل تطوير قطاع التعليم المهني ورفع كفاءته ونجاح تجربته ، زادت الوزارة من مقدار المبالغ المخصصة له ، إذ ارتفعت من ١,٠٨١,٦٥٠ دينار سنة ١٩٦٨ إلى ١١,١٧١,١٢٠ دينار في سنة ١٩٧٩ ، محققاً زيادة تفوق العشرة اضعاف ^(١٠٢) .

وفيما يخص التعليم الجامعي والعالي ، ونظراً للأهمية التي يحظى بها في ظروف التنمية الشاملة ، حظي هو الآخر بقسط كبير من الاهتمام والتطور الكمي والنوعي ، من خلال تأسيس ثلاث جامعات جديدة هي جامعة السليمانية ، الجامعة المستنصرية ، والجامعة التكنولوجية ، فضلاً عن اتمام بناء جامعة بغداد وتوسعاتها في الجادرية . كما تم انشاء عدد كبير من المعاهد الفنية الجديدة ، أنيطت مسؤولياتها بمؤسسة المعاهد الفنية . استطاعت جميع هذه الجامعات والمعاهد استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الخريجين من المدارس الثانوية ، حتى أصبح عدد الطلبة في الجامعات والمعاهد العالية ٨٦١١١ طالب وطالبة سنة ١٩٧٩ بعد ان كان عددهم للسنة الدراسية ١٩٦٨ لا يتجاوز ٤٠١٥٩ ^(١٠٣) .

أما أثر السياسة النفطية وعوائدها المالية على الجانب الصحي الذي حصلت فيه جملة من التطورات ، أبرزها صدور قانون مؤسسة مدينة الطب بموجب التشريع رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٠ ، لغرض توفير الخدمات الصحية ، كما تم في سنة ١٩٧٠ فتح فروع للدراسات العليا في المؤسسة نفسها ، لأجل مواصلة الاطباء للدراسات التخصصية العليا ^(١٠٤) . وفيما يخص تطوير الخدمات الصحية في الريف العراقي ، تم صدور قانون التأمين الصحي في الارياف رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ ، وكان ابرز ما تضمنه القانون منح مخصصات مالية للطبيب تراوحت نسبتها ما بين ٢٥% إلى ١٠٠% من الراتب الاسمي ،

ليتبوأ المركز الاجتماعي الذي يتماشى مع مكانته العلمية ودوره في المجتمع^(١٠٥) ، فتم تأمين الخدمات الصحية لأكثر من ٧٠ % من السكان . وترتب على ذلك زيادة عدد الاطباء العاملين في الريف إلى ٤٠٠ طبيب وطبيبة ، يعملون في مؤسسات حديثة مجهزة بوسائل التشخيص والعلاج ، إلى درجة تجاوزت فيها مساهمات القطاع الخاص ، وقللت من أهميته ، فحلت محله خدمات القطاع العام بصورة واضحة^(١٠٦).

ترتب على الاهتمام بالقطاع الصحي الاهتمام بالكادر الطبي الواسطي والفني والوظيفي ، إذ بادرت الحكومة العراقية إلى اصدار مجموعة من التشريعات والقرارات الخاصة بتحسين رواتب منتسبي ذلك القطاع ، كان أبرزها قانون تعديل قانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ ، الذي تضمن في مادته الأولى رفع الحد الأدنى والاعلى لراتب من يعمل في مهنة التمريض^(١٠٧) ، كما صدر نظام معاهد المهن الصحية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ ، الذي منح لوزارة الصحة الحق بفتح المعاهد العالية للمهن الصحية في بغداد والمحافظات بحسب الحاجة للاختصاصات الصحية ، وجاء ذلك القرار تقديراً للجهود المتزايدة للكوادر الطبية من ذوي المهن الصحية^(١٠٨) . فضلاً عن استحداث عتوب وظيفية جديد لتقني الاجهزة الطبية بموجب القرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٥^(١٠٩) .

إن التطور الذي شهده القطاع الصحي الذي منذ سنة ١٩٦٨ يمكن رصده من خلال الزيادة الواضحة في عدد المستشفيات ، إذ إن عدد المستشفيات ازداد بمعدل خمسة في كل سنة لغاية ١٩٧٩ ، بينما ازدادت عدد الاسرة بمعدل ٧٤٧ سريراً في كل سنة ، كما شهد ذلك القطاع تنامياً في مؤسساته بعد استكمال تشييد مدينة الطب في بغداد الذي قدرت كلفتها بـ ٤٧ مليون دينار ، والمستشفى التعليمي في البصرة وكلفته أكثر من خمسة ملايين ونصف مليون دينار ، ومستشفى الطفل المركزي في بغداد الذي بلغت كلفته بأكثر من مليوني دينار ، فضلاً عن انشاء مستشفى الرمد المركزي ومعمل المصول في بغداد الذي كلفته ٤٠٠ ألف دينار . وتم انشاء سبعة مستشفيات للأمراض الصدرية في كل من السليمانية وكركوك والموصل ودهوك والانبار والديوانية وواسط ، وقد شُغلت تلك المؤسسات بكادر صحي عراقي مع استقدام عدد كبير من الأطباء الاجانب ذوي الاختصاصات النادرة في مختلف فروع الطب من أجل تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين^(١١٠) .

وفيما يخص دخل الفرد العراقي شهد هو الآخر تطوراً ملحوظاً ، إذ ارتفع الدخل الفردي للمواطن العراقي من ٨٧,٨ دينار سنة ١٩٦٨ إلى ٨٢٥,٩ دينار في سنة ١٩٧٩ ، واقتترنت تلك الزيادة برفع متوسط معدلات الاجور والرواتب للعاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة ، إذ ارتفع متوسط الراتب سنوياً من ٤٩٢ دينار سنة ١٩٦٨ إلى ٦٠٩,٢ دينار سنة ١٩٧٤ ، ثم إلى ١٥١٧ دينار سنة ١٩٨١ . أما متوسط الأجر فقد ارتفع في السنوات نفسها من ٢٢٨ دينار إلى ٦٧٥,٤ دينار، ثم إلى ١٦١٧ دينار على

التوالي ، وبذلك ارتفع الرقم القياسي لتطور الاجور من ١٠٠ دينار إلى ١٨٧ دينار ، ثم إلى ٤٧٤ دينار للسنوات ذاتها ^(١١١).

اما مجال الاسكان ، ففي ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية اتجهت الحكومة إلى حل مشكلة السكن انعكاساً للزيادات التي حصلت في اعداد سكان العراق ، إذ ارتفع عدد السكان من ٩,٤٤٠ مليون سنة ١٩٧٠ إلى ١٢,٨٢٠ مليون سنة ١٩٧٩ ^(١١٢) ، لذلك تم التعامل مع الزيادة الحاصلة من خلال البدء بتنفيذ برامج اسكانية تضمنتها الخطة التنموية القومية ١٩٧٠-١٩٧٤ بكلفة تجاوز مقدارها ١٠ ملايين دينار ، فضلاً عن مشاريع الاسكان ، ومشاريع اعمار المنطقة الشمالية ، والاسكان الصناعي ، ومشاريع اسكان البدو ، والقرى الحدودية التي تجاوزت كلفتها ١٦ مليون دينار ، ولم تكتف بمعالجة مشكلة السكن من خلال رصد الاستثمارات اللازمة فحسب ، بل عالجت المشاكل الناجمة عن التوسع الافقي ، واحلال سياسة التوسع العمودي بدلاً عنها ، مع توفير الشروط الضرورية لذلك ^(١١٣) . فقد بدء الاهتمام الحكومي المباشر بمجال الاسكان العمودي سنة ١٩٧٤ ، إذ تم إنشاء ٥٠ عمارة سكنية في أنحاء العراق . وانعكست الإيرادات التي حصل عليها العراق من خلال تأميم النفط بشكل ايجابي على قطاع مشاريع الاسكان الحضري ، فقد رصدت الحكومة العراقية في منهاجها الاستثماري للسنة المالية ١٩٧٤-١٩٧٥ أكثر من ٦١ مليون دينار ، وهي تمثل أكثر من ٣٥ ضعفاً لما خصص لذلك القطاع في سنة (١٩٧٣-١٩٧٤) ، الأمر الذي انعكس على ازدياد المشاريع السكنية التي نفذت والمخطط لتنفيذها ، فضلاً عن دخول صناعات الابنية الجاهزة لأول مرة في العراق ، فقد تم التعاقد على لشراء أربعة مصانع لصب الاجزاء الجاهزة للمباني السكنية بمختلف نماذجها ^(١١٤) . على وجه الأجمال فأن ما أنجز بناؤه من وحدات سكنية عن طريق مختلف المؤسسات والجهات من القطاع الاشتراكي والخاص ، بلغ ١٧٢,٦ وحدة سكنية ، ونحو ١٢٠٠٠ شقة سكنية خلال السنوات (١٩٧٨-١٩٨٠) فقط ، وقد بلغ مجموع ما أنجزته أجهزة القطاع الخاص في مجال بناء الوحدات السكنية ١١٥٦١ وحدة سكنية خلال السنوات (١٩٦٨-١٩٧٤) . وكان للتسهيلات التي قدمتها الحكومة في مجال الاقراض العقاري ، والغاء الفائدة ، وزيادة مبالغ التسليف ، أثرها في تشجيع إنشاء الوحدات السكنية ، وحل جزء كبير من أزمة السكن ، إذ بلغت المبالغ التي سلفت من المصرف العقاري لأغراض بناء الوحدات السكنية ٩٨,١ مليون دينار خلال السنوات (١٩٦٨-١٩٧٤) ، بينما ارتفعت إلى مليار و٧٢٩ مليون دينار خلال السنوات (١٩٧٦-١٩٧٩) ^(١١٥) . ومن جانب آخر استطاعت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي حتى سنة ١٩٧٥ من بناء ١١٢٨٠ وحدة سكنية في الارياف ، فضلاً عن بناء القرى الحديثة ، ودور للفلاحين في شمال البلاد ^(١١٦) .

حظيت الطبقة العاملة هي الأخرى باهتمام الحكومة العراقية منذ سنة ١٩٦٨ ، إذ سنت التشريعات الجديدة ، واتخذت الإجراءات الكفيلة بتنظيمها ، فتم تشريع قانون العمل رقم (١٥١) لسنة

١٩٧٠، وما تضمنه من اعطاء قيمة ومكانة بارزة للطبقة العاملة العراقية وإبراز الدور الذي تلعبه في إعادة بناء الاقتصاد القومي ، وتهيئة القاعدة المادية والتكنولوجية لأجراء التحولات الاشتراكية . تبع ذلك وفي ظل القانون ذاته تأسيس (المؤسسة العمالية للتشغيل والتدريب والتأهيل المهني) التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية^(١١٧) . كما تم اصدار قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ الذي ضمن حقوق العمال بشكل تام^(١١٨) . بذلك أصبحت القوى العاملة من العوامل المؤثرة في عملية النمو الاقتصادي . فالأرقام الخاصة بالتعداد السكاني تشير إلى الزيادة السكانية خلال عقد السبعينيات، قد صاحبته زيادة في أعداد الأيدي العاملة ، إذ ارتفع عدد العمال المشتغلين في العراق من ٢٥٨٠ عاملا سنة ١٩٧١ إلى ٣٦٢٠٣ عاملا سنة ١٩٧٤ ، ويمكن لتلك الزيادة ان تعكس التطور المتصاعد في نسب التشغيل الحاصلة في العراق . والامر ذاته بالنسبة لارتفاع نسب العاملات ، إذ لم يزد عدد العاملات في سنة ١٩٧١ عن ٤٤٥ عاملة ، أرتفع هذا العدد إلى ما يقرب العشرة اضعاف في سنة ١٩٧٤ ليصل إلى ٤٠٦٥ عاملة ، وهذا يدل على ارتفاع نسبة مساهمة المرأة العاملة في النشاط الاقتصادي^(١١٩) .

وفيما يخص توفير خدمات الماء الصافي والكهرباء ، شكل قطاع الماء الصافي أهمية كبيرة ، من خلال توفير مياه الشرب النقية المعقمة ، فقد حرصت الحكومة العراقية إبان تنفيذها خطة التنمية ١٩٧٠-١٩٧٥ على تأسيس شبكة كاملة من مشاريع الماء في القرى والارياف بكلفة ٦٠ مليون دينار ، فضلاً عن توسيع المشاريع القديمة لتلافي الزيادة المتصاعدة في السكان ، إذ بلغ عدد المشاريع المنجزة (٦٠) مشروعاً حتى سنة ١٩٧٠ ، أما المشاريع التي كانت قيد التنفيذ ، فقد بلغت (٢٤) مشروعاً ، في حين إن المشاريع المقترحة انجازها خلال الخطة ١٩٧٠-١٩٧٥ ، فقد بلغت (١٣٣) مشروعاً^(١٢٠) . فازدادت القدرة الإنتاجية لمشاريع اسالة الماء في البلاد إلى الضعف ، إذ بلغت ارقاما قياسية لما سبقها ، فبلغت في سنة ١٩٧٧ ١٤٠٠٠٠٠ متر مكعب في اليوم الواحد ، فارتفع عدد المنتفعين من هذه الخدمة من ٢,٧ مليون نسمة إلى ثمانية ملايين نسمة ، وارتفعت نسبة سكان المدن ممن يحصلون على الماء الصافي المعقم إلى ٩٠ % من مجموع السكان^(١٢١) . اما في القرى والارياف ، فقد كانت نسبة سكان القرى المحرومة من الماء النقي إلى المجموع الكلي لسكان القرى هي ٩٦ % ،^(١٢٢) . ويمكن رصد التطور الحاصل في اقامة مشاريع الماء الصافي في البلاد ، إذ ارتفعت كمية الماء الصافي المنتجة من ٣٩٦ مليون متر مكعب سنة ١٩٦٨ إلى ٤١٢ مليون متر مكعب سنة ١٩٧٥ ، ثم إلى ٦٨٩٠ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٠ ، وبذلك حقق هذا القطاع الخدمي زيادات ملحوظة في إنتاج الماء الصافي عما كان عليه الإنتاج سنة ١٩٦٨^(١٢٣) .

أما قطاع الكهرباء فقد ازدادت طاقات التوليد خلال السنوات العشرة من ٥٦٠ ميكاواط سنة ١٩٦٨ إلى ١٦٠٠ ميكاواط سنة ١٩٧٨ ، أي ان نسبة الزيادة كانت حوالي ٣٠٠ % عما كانت عليه . وارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية إلى أربعة اضعاف ما كان عليه سنة ١٩٦٨ ، فأصبح متوسط استهلاك

الفرد العراقي من الكهرباء (٤٢٥) ميكاواط بالساعة ، بعد أن كانت (١٥٠) ميكاواط بالساعة سنة ١٩٦٨ . ونظراً للإهمال الذي عانى منه الريف في السنوات السابقة ، فقد أولته الحكومة اهتماماً استثنائياً في مجال توفير الطاقة الكهربائية ، فارتفعت نسبة سكان الريف الذين يحصلون على الكهرباء إلى ٥٠ % ، بعد أن كانت نسبتهم لا تزيد على ١٤ % ، وبذلك تكون الحكومة قد وفرت الكهرباء لأول مرة إلى أكثر من مليوني شخص^(١٢٤). إذ أنشئت محطات كثيرة لتوليد الطاقة الكهربائية في أنحاء مختلفة من القطر، كما مدت خطوط نقل القدرة الكهربائية إلى معظم أنحاء العراق ، فأرتفع مجموع الطاقة الكهربائية المنتجة سنوياً من ٢٥٧١،٨ مليون ميكاواط سنة ١٩٦٨ إلى ٣٩٣٤ مليون ميكاواط سنة ١٩٧٥ ، ثم إلى ٣،١١٦٦٥ مليون ميكاواط سنة ١٩٨٠ ، أي بنسبة زيادة في الطاقة المنتجة سنة ١٩٧٤ بلغت ٤ ، ٢٥٨ %^(١٢٥) ، وارتفعت بذلك نسبة عدد الاسر المجهزة بالكهرباء من ٩٤ % سنة ١٩٧٦ إلى ٩٦ ، ٦ % سنة ١٩٧٩ في المناطق الحضرية ، ومن ٢٥ % إلى ٣ ، ٤٣ % في المدة نفسها في المناطق الريفية^(١٢٦).

وفي مجال خدمات النقل العام بما فيها نقل الركاب والمسافرين والبضائع والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية ، تم التوسع في شراء سيارات النقل ، وحافلات المسافرين ، وعربات السكك ، وقد تم انجاز عدد من المشاريع التي أقرت قبل سنة ١٩٦٨ ولم تنجز ، إذ تم تنفيذها وانجازها في سنتي ١٩٧٤-١٩٧٥ ، والممثلة بمشروع خط سكة حديد (بغداد ، المعقل ، أم قصر) ، بكلفة ٤٦ مليون دينار ، وخط سكة (بغداد ، موصل ، ربيعة) وبكلفة ٥ مليون دينار . كما تم توسيع خطوط النقل الجوي فضلاً عن اقامة المنشآت ، والورش ، والمطارات اللازمة لذلك . ففي مجال النقل بالخطوط الجوية العراقية ارتفع عدد المسافرين من ١،٣ مليون مسافر خلال السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٤ إلى ٤،١ مليون في السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠^(١٢٧).

اما مجال النقل البري ، فقد أنشئت مؤسسة النقل البري التي بلغ عدد المسافرين المنقولين بسياراتها ٩،٥ مليون مسافر . كما تم توسيع خطوط النقل داخل المدن من حيث عدد السيارات ، وتكفي الإشارة إلى أنه في مدينة بغداد ارتفع عدد الركاب من ١،١ مليار راكب خلال السنوات ١٩٦٨-١٩٧٤ إلى ١،٨٥٤ مليار راكب خلال السنوات ١٩٧٥ . ١٩٨١ . وفي مجال النقل بالسكك الحديدية ارتفع عدد المسافرين من ٦،١٩ مليون مسافر خلال السنوات ١٩٦٨-١٩٧٤ إلى ٦،٢٣ مليون مسافر خلال المدة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . كما ازدادت نسبة عدد الاسر التي تمتلك سيارة خاصة من ١٠،٦ % سنة ١٩٧٦ إلى ١٢،٢ % سنة ١٩٧٩ في المناطق الحضرية ، ومن ٣،٣ % إلى ٣،٢ % في المناطق الريفية خلال المدة نفسها^(١٢٨) . ورغم ما تحقق في ميدان خدمات النقل العام من تطور ، فإنه غير كافٍ ، خاصة في ميدان السكك الحديدية ، والنقل البري ، وخدمات النقل في داخل المدن^(١٢٩) .

بلغت الطرق المنجرة في البلاد ٢٣ طريقاً تبلغ أطوالها (٢٦٦١) كم خلال المدة ١٩٦٨-١٩٧٤ ، و (١٥٦١١) كم خلال المدة ١٩٧٥-١٩٨٠ ، أما الطرق السريعة فقد بلغت (١٢٤٢) كم ، و (

(١٢٧١١) عل التوالي . اما نسب التنفيذ لقطاع النقل والمواصلات في الخطة الخمسية بلغت ٦٠,٢ % ، ارتفعت إلى ٦٤ % عند تنفيذ خطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠ (١٣٠).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان مشاريع الخدمات شهدت زيادات استثنائية مقارنة بالتطور الذي شهده قطاع التربية والتعليم ، فقد كانت التخصيصات المرسودة لمشاريع الماء الصافي في خطة ١٩٧٨ اكثر بنسبة ٧٢% ، عما رصد لها في خطة ١٩٧٧ ، أما مشاريع المجاري فقد زيدت تخصيصاتها بنسبة ٦٩%، عما كانت عليه في خطة ١٩٧٧ ، وزيدت التخصيصات لمشاريع الخدمات العامة في المحافظات بنسبة ٦٦% ، وتخصيصات مشاريع الاسكان بنسبة ٤٧% ، أما مشاريع رعاية الشباب فقد حظيت بزيادة قدرها ٢٢% (١٣١).

انعكاساً لتلك التطورات نجحت الحكومة بإحداث تحولات اجتماعية وثقافية واسعة في مدة الخطة الثانية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، إذ إنها حققت نتائج ايجابية في بناء الانسان بشكل خاص ، والمجتمع بشكل عام ، فأحدثت تغييرات في المؤسسات البنوية التي يستند اليها البناء الاجتماعي ، كمؤسسات التعليم ، والثقافة ، والاعلام ، والصحة ، ومنظمات الشباب ، والمرأة ، وقد رافق ذلك التغيير مصاعب وعقبات كبيرة في ميدان معقد ومتشابك كالميدان الاجتماعي والثقافي . إذ انه لا يمثل جانباً اقتصادياً تسهل ازاحة القديم من موروثاته واقامة الجديد بدلا عنه ، كما هو شأن بعض القطاعات الأخرى ، ولكنه ميداناً يتصل بعقول الناس ، وموروث عاداتهم ، وتقاليدهم ، فالتغير النوعي فيه يتطلب كفاءة عالية ، كما يتطلب قدراً كبيراً من الصبر . وبشكل عام شهدت السنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) قيام أجهزة التخطيط الحكومية بتنفيذ خطتان للتنمية في العراق ، وكان نصيب التحولات الاجتماعية ، والثقافية في خطة التنمية (١٩٧٠-١٩٧٥) أقل مما خطط له من وجهة النظر الحكومية ، لأن ما حدث لم يتناسب مع مجمل التغييرات التي حدثت في الجوانب السياسية والاقتصادية ، والتي كانت شاملة ومتراصة وسريعة ، الأمر الذي دعا الحكومة في الخطة الثانية (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى تبني منهجاً أكثر شمولية دعت فيه إلى تطوير الانسان ماديا وروحيا في آن واحد لأن الخلل في ذلك يؤدي إلى الفشل (١٣٢) .

أصبح العراق منذ تنفيذ الخطة القومية الثانية (١٩٧٦-١٩٨٠) ، ورشة عمل ضخمة لا أثر فيه للبطالة ، وفتح الباب على مصراعيه أمام الآلاف من العمال والمتخصصين العرب والاجانب للحاجة إلى خدماتهم . وانعكاساً لما تحقق من تنمية اقتصادية واجتماعية كبرى ، كان العراق على موعد في اواخر أيام تنفيذ تلك الخطة لمغادرة مجموعة الدول النامية التي ظل يمثلها طوال العقود الماضية ، وقد ساعد في ذلك تنامي إيراداته النفطية بصورة متصاعدة ، نتيجة للقرارات التاريخية التي اتخذتها الحكومة العراقية بالسيطرة على ثرواتها ، من ثم قيامها بتطوير انتاجها النفطي الذي انعكس على كميات التصدير ، وتحسن الاسعار لتسجل الإيرادات النفطية اكثر ٢١ مليار دولار سنة ١٩٧٩ ، مما يعني حوالي ثلاثة اضعاف ما كان الحال عليه سنة ١٩٧٤ (١٣٣)

إن المعطيات التي سبق الإشارة إليها ، تؤكد إن المرتكز الاساسي للتخطيط يستهدف الاسراع بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية التي تركز في ابعادها على التخطيط الذي يحمل دور فعال في تنمية وتطوير الموارد البشرية ، بما يسد احتياجات الاقتصاد العراقي من العنصر البشري القادر على خلق حالة من التنوع في العملية الإنتاجية ^(١٣٤) . لذلك فقد سعت الدولة للنهوض بالفرد العراقي من خلال الجهود المبذولة ، في تحسين الأوضاع المعاشية ، والصحية ، والاجتماعية ، وان تحقق تقدماً ملموساً في المضمار الخدمي والإنتاجي ^(١٣٥) .

ومن خلال ما تقدم يبدو إن السياسية الحكومية في المجال الاقتصادي شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات (١٩٦٨-١٩٧٩) لم يشهده العراق من قبل ، مما انعكس بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي ، إذ إن الترابط الذي جمع المحورين اقتضى على المشرع العراقي وضع الخطط اللازمة للنهوض بالواقع الاجتماعي الذي شهد هو الآخر تنامياً واضحاً في المدة نفسها .

الهوامش :

(١) عرف النفط أو مشتقاته في العراق منذ العصور القديمة ، فقد استخدم السومريون ، والبابليون القير لأغراض العزل في البناء ، كما تم استخدامه في طلاء القوارب ، واستخدمه العباسيون للإضاءة . كان النفط العراقي محط أنظار الدول الكبرى التي حاولت الحصول على مصدر الطاقة الجديد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

David e. McNabb, oil and the creation of Iraq policy failures and the 1914-1918 war in Mesopotamia, new york : Rutledge an imprint of the taylor,2016,p152-153.

(٢) سليم طه التكريتي ، الصراع على الخليج العربي ، (بغداد : ١٩٦٦ ، وزارة الثقافة والارشاد) ، ص٩٧ .

(3) Volkan S. Ediger & John V. Bowlus, Greasing the wheels: the Berlin-Baghdad railway and Ottoman oil, 1888-1907, Middle Eastern Studies, 2019, p1 .

(4) Stuart A. Cohen ,British policy in Mesopotamia, 1903-1914, Ithaca press, printed by biddies, uk,1976, p39 .

(٥) محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج ، (دمشق : ١٩٨٤ ، دار دمشق) ، ص٣٨٠ .

(٦) هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، (بغداد : ١٩٨٩ ، الفجر للتوزيع والنشر) ، ص ٢١٠-٢١١ .

Edward Mead Earle, the Turkish Petroleum Company-a study in oleaginous diplomacy, political science quarterly, vol. 39, no. 2 Jun.,1924 , p -268 .

(٧) فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية التركية وفي الرأي العام ، ط ٣ ،

- (٨) عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي ، الاصول التاريخية للنفط العراقي ، (بغداد : ١٩٧٣ ، دار الحرية) ، ج ١ ، ص ٢٠٦ .
- (٩) Karol Sorby, Iraq from Fayal's ascendancy to the throne to the ratification of the first Anglo – Iraqi treaty, 1921–1924, Institute of Oriental Studies , Asian and African Studies, vol 21, issue2, 2012, p, 201 .
- (١٠) بلقيس محمد جواد ، قراءة في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ الاهداف والنتائج ، مجلة كلية العلوم السياسية ، العدد ٤١ ، ٢٠١٤ ، ص ٦-٧ .
- (١١) حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، (بغداد : ١٩٧٩ ، دار الرشيد) ، ص ٩٩ .
- (١٢) للاطلاع على نصوص الاتفاقية أنظر: المقالة المنقذة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية المحدودة ، (بغداد : ١٩٢٥ ، مطبعة دار السلام) .
- (١٣) عبدالرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، (القاهرة : ١٩٥٥ ، جامعة الدول العربية) ، ص ١٤٢-١٤٧ .
- (١٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، (بغداد : ١٩٨٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة) ، ج ١ ، ص ٢٠٩ .
- (١٥) IPC , Iraq Petroleum Company Limited and its associated companies, compiled in the companies' office at Oxford street ,London , 1, 1948, p 2 .
- سأشير اختصاراً إلى شركة نفط العراق بالرمز (I. P. C.) ، و بالرمز (C.F.P) للشركة الفرنسية .
- (١٦) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، (بغداد : ١٩٨٠) ، ص ٥٢٣ .
- (١٧) نوري عبدالحميد ، وقائع التنافس الدولي على النفط العراقي خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة افاق عربية ، العدد العاشر ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤-٢٦ ؛ خيرى أمين العمري ، الشهيد محمد يونس السبعوي ، أحد قادة حركة مايس ١٩٤١ في العراق حياته محاكمته اعدامه ، (بيروت : ٢٠٠٨ ، الدار العربية للموسوعات) ، ص ١٠١-١٠٢ .
- (١٨) جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، التنافس البريطاني الالمانى في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / جامعة تكريت ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٤ .
- (١٩) طه محمد خلف الجبوري ، أهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢ ، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية ، المجلد ١ ، العدد ١ / ٢٠٠٩ ، ص ١٢٠-١٢١ .
- (٢٠) للاطلاع على نص الاتفاقية أنظر: الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الاتفاقية المعقودة في ٣ شباط ١٩٥٢ ، (بغداد : ١٩٥٣ ، مطبعة الحكومة) ، ص ١-١٤ .
- (٢١) اسامه عبد الرحمن نعمان الدوري ، تطور السياسة النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣ ، ط ٢ ، (بغداد : ٢٠١٢ ، مكتبة عدنان) ، ص ١٢٤-١٢٦ .
- (٢٢) للمزيد عن ذلك البيان أنظر: وزارة النفط ، بيان وزارة النفط الصادر بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٦١ عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق ، (بغداد : ١٩٦١) .
- (٢٣) للاطلاع على محاضر الاجتماعات ونص البيان أنظر: وزارة النفط ، بيان وزارة النفط الصادر بتاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٦١ .

- (٢٤) للمزيد من المعلومات انظر: وزارة النفط ، بيان قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط ، (بغداد : ١٩٦١ ، المكتبة المركزية) ، ص ٤-١٣ .
- (٢٥) علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٦ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات / جامعة بغداد : ٢٠٠٦ ، ص ١٤٩-١٥٠ .
- وسأشير لشركة النفط الوطنية العراقية National Oil Company Iraq بالرمز INOC .
- (٢٦) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، (بغداد : ٢٠٠٥ ، بيت الحكمة) ، ج ١٠ ، ص ١٥٠ .
- (٢٧) احمد ساجر جاسم الدليمي ، نفط العراق دراسة تاريخية ١٩٦٣-١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٩٧ ، كلية التربية / جامعة بغداد ، ص ١٣٠-١٣٢ .
- (٢٨) ادبث وائي، ايف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥ ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي، (بيروت : ١٩٨٩ ، الدار العربية للموسوعات) ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .
- (٢٩) صفاء الحافظ ، افاق صناعة النفط في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد / ١٩ ، آب ١٩٧٠ ، ص ١٧ .
- (٣٠) وزارة التخطيط ، الاتفاقيات المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات السوفييتية للسنوات ١٩٥٨-١٩٧٢ ، (بغداد : ١٩٧٢ ، مطبعة الحكومة) ، ص ٦٩-٧٣ .
- (31) George Lenczowski, Soviet Advances In The Middle East, American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington, D.C,1972 P142
- (32) وزارة الاعلام ، الثورة في عامها الثالث ، (بغداد : ١٩٧٠ / مطبعة الجمهورية) ، ص ٨٧-٨٨ .
- (33) عمر ياس عيسى الدليمي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٦٨-١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة الانبار ، ٢٠١٢ ، ص ١١٦ .
- (34) جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠ ، (بغداد : ٢٠١٧ / دار المدى) ، ص ١٧٧-١٧٨ .
- (35) الوقائع العراقية ، العدد / ١٨٤٢ بتاريخ ١٥-٢-١٩٧٠ ، ص ١ .
- (36) الاوبك : منظمة عالمية تضم احدى عشر دولة نفطية تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. ويختصر اسمها بالرمز OPEC ، أنشئت تلك المنظمة باتفاق الدول الخمسة المنتجة للنفط : العراق ، السعودية ، إيران ، الكويت ، فنزويلا ، في الاجتماع الذي عقد بالعاصمة العراقية بغداد ، في ١٠ أيلول ١٩٦٠ ، ووقع على الاتفاق النهائي لتأسيسها في ١٤ ايلول ١٩٦٠ . تسعى المنظمة لتنسيق وتوحيد السياسة النفطية للدول الاعضاء ، وحماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية . وزارة النفط ، مقررات مؤتمر أوبك في بغداد ، رقم الملف ٢٩٢ / ٢١٨٠٠ ، ١٣ ايلول إلى ٢١ كانون الثاني ١٩٦١ ، ص ١ ؛ وزارة الثقافة والاعلام ، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك ، السلسلة الاقتصادية (٨) ، ص ١١-١٢ .
- (37) وزارة الثقافة والاعلام ، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك ، السلسلة الاقتصادية ، العدد / ٨ ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٨ .
- (38) زهير مقداشي ، منجزات أوبك أساسها التعاون بين الدول الأعضاء ، مجلة النفط والعالم ، العدد / ٣٨ ، ١٩٧٦ ، ص ١٢-١٣ .

- (٣٩) جريدة الثورة ، توقيع الاتفاق مع الشركات حول نفط البصرة ، العدد / ٧٦٣ ، السنة الثالثة ، ٢٣ شباط ١٩٧١ ، ص ١.
- (٤٠) عادل حسين ، النفط من خلال الثورة دراسة التجربة العراقية ، (بيروت : ١٩٧٧ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ، ص ١١٣.
- (٤١) سامي احمد ، اضواء على البرنامج النفطي في الميثاق ، مناقشات الميثاق الوطني النص الكامل لميثاق العمل الوطني ، (بغداد : ١٩٧٢ ، دار الثورة) ، ص ١٥٥ ، ١٥٧-١٥٨.
- (٤٢) منشورات الثورة ، ملف المعركة مع الاحتكارات النفطية المفاوضات والتأميم ، (بغداد : ١٩٧٢ ، دار الثورة) ، ص ١٩-٦٧ ؛ مجلة الاقتصاد ، ملف كامل عن آخر تطورات معركتنا النفطية (ملحق) ، العدد / ١٧ ، نيسان ١٩٧٢ ، ص ٨٧-١٤٧.
- (٤٣) عبد المنعم عبد الوهاب ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، (الكويت : وكالة المطبوعات) ، ص ٣٣٦-٣٣٧.
- (٤٤) وزارة الاعلام ، الحكومة العراقية تنذر شركات النفط وتعلن سياسة النقشف ، (بغداد : ١٩٧٢ ، مطبعة الحكومة) ، ص ٣ .
- (٤٥) اعلنت الحكومة العراقية وفق ذلك القانون ، انشاء شركة حكومية باسم الشركة العراقية للعمليات النفطية تقوم مباشرة ، ومنذ اعلان البيان بالأشرف على ادارة شركة نفط (I. P. C.) المؤممة . منشورات الثورة ، ملف المعركة مع الاحتكارات النفطية ، المصدر السابق ، ص ١٧٥-١٧٨
- Iraq : law nationalizing the Iraq petroleum company 1 June 1972, international legal materials, American society of international law ,vol11, iss4, july1972, p446 - 448 .
- (٤٦) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، كانون الثاني ١٩٧٤ ، ص ٦٣-٦٤
- (٤٧) محمد خيتاوي ، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية ، (دمشق : ٢٠١٠ ، دار رسلان) ، ص ٣٨٣ .
- (٤٨) عبد الستار الراوي ، الشركة العراقية للعمليات النفطية ، مجلة النفط والعالم ، العدد / ١٤ ، السنة الثانية ، حزيران ١٩٧٤ ، ص ٣.
- (٤٩) وزارة النفط ، التأميم الاجراء الاكثر ثورية واصالة في تحرير الثروات النفطية وتحقيق اهداف الشعوب ومصالحها القومية ، بغداد ، ص ٢٧ .
- (٥٠) مجلة الثورة العربية ، تأميم حصتي امريكا وهولندا في شركة نفط البصرة ، العدد / الثالث والرابع ، المجلد السادس ، ١٩٧٣ ، ص ١٣٢ ؛ النفط والعالم ، العدد / ٩ ، السنة الأولى ، تشرين الثاني ١٩٧٣ ، ص ٤.
- (٥١) مجلة النفط والعالم ، العدد / ٢٩ ، كانون الاول ١٩٧٦ ، السنة الرابعة ، ص ٨ .
- (٥٢) وزارة الثقافة والاعلام ، الدستور المؤقت ، (بغداد : ، ١٩٦٨ ، دار الجمهورية) ، ص ٥ .
- (٥٣) رحيم حسوني زيارة سلطان ، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٥١-٢٠٠٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد : ٢٠١٠ ، ص ١٤٦.
- (٥٤) فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠-١٩٧٠ ، (بيروت : ١٩٧٧ ، دار الطليعة) ، ص ١٨٧ .

- (٥٥) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٩ ، ص ٨ ؛ طارق شكر محمود ، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، سلسلة دراسات ١٧٤ ، (بغداد : ١٩٧٩ ، دار الرشيد للنشر) ، ص ٥٧ .
- (٥٦) وزارة الثقافة والاعلام ، ثورة ١٧ تموز في عامين ، (بغداد : ١٩٧٠ ، دار الحرية) ، ص ١١٢ .
- (٥٧) وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن متابعة نتائج تنفيذ الخطة الاقتصادية الخمسية للسنة المالية (١٩٦٨-١٩٦٩) ، ص ١٠٨ .
- (٥٨) وزارة الاعلام ، اصالة وتقدمية ثورة ١٧ تموز ، (بغداد : ١٩٦٩ ، دار الجمهورية) ، ص ٤٨-٥٠ .
- (٥٩) مجلة عالم الصناعة ، العدد / ١٣ ، السنة الثانية ، (بغداد : ١٩٧٣ ، دار الحرية) ، ص ٢٩ .
- (٦٠) الوقائع العراقية ، العدد / ١٨٦٢ ، ١ نيسان ١٩٧٠ .
- (٦١) ج. س. شاهبازيان ، دور القطاع العام في اقتصاد العراق ، ترجمة : عبد العزيز وطبان محمد ، (جامعة بغداد : ١٩٧٥) ، ص ١٩٤ .
- (٦٢) الوقائع العراقية ، العدد / ٢٠٨٥ ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ص ١ ؛ كاظم حبيب ، دراسات في التخطيط الاقتصادي ، (بيروت : ١٩٧٤ ، دار الفارابي) ، ص ٢٤٩ .
- (٦٣) حيدر كامل نعيم السبع ، فعالية السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط ، ٢٠١١ ، ص ٧٧-٧٩ .
- (٦٤) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، ط ٢ ، (بغداد : ١٩٨١ ، مؤسسة الثقافة العمالية) ، ص ٢٠٢ .
- (٦٥) سيف الدين محمد الحديثي ، النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد ، مجلة الدنانير / كلية دجلة ، المجلد ١ ، العدد / ٣ ، ٢٠١٣ ، ص ٨٣ .
- (٦٦) مصرف الرافدين ، التقرير السنوي مصرف الرافدين ١٩٧٥ ، تسلسل ٨٩ ، ص ٨ ؛ صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه . تطبيقاته . وأجهزته للفترة ١٩٢١-١٩٨٠ ، (بغداد : بلا ت) ، ج ١ ، ص ١٨٣ .
- (٦٧) الوقائع العراقية العدد / ١٨١٦ ، ١٢ كانون الاول ١٩٦٩ ، ص ١ ؛ العدد / ١٨٥٦ ، ٢٣ آذار ١٩٧٠ ، ص ١٠ . استحدثت وزارة الري وفق القرار ٣١٨ لسنة ١٩٦٩ .
- (٦٨) صلاح الدين الخالدي ، معوقات الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة في التنمية الزراعية ، ١٩٦٤-١٩٧٤ ، (بغداد : بلا ت) ، ص ١٥٥ .
- (٦٩) التقرير السنوي والميزانية العمومية لعام ١٩٧٠ لمصرف الرافدين ، (بغداد : ١٩٧٠ ، مؤسسة رمزي) ، ص ٧ ؛ الوقائع العراقية ، العدد / ١٨٨٤ ، ٣٠ آيار ١٩٧٠ ، ص ١-٣ .
- (٧٠) طارق شكر محمود ، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، سلسلة دراسات ١٧٤ ، (بغداد : ١٩٧٩ ، دار الرشيد للنشر) ، ص ٥٨-٦٠ .
- (٧١) التقرير السنوي ، والميزانية العمومية لعام ١٩٧٠ لمصرف الرافدين ، ص ٧ .
- (٧٢) غسان محمد سعيد العبطان ، تجربة التصنيع في العراق ، (وزارة التخطيط : ١٩٨٥ ، المعهد القومي للتخطيط) ، ص ١٩ .
- (٧٣) جواد هاشم ، نحو سياسة اقتصادية جديدة ، مجلة النفط والتنمية ، العدد / ٦ ، السنة الأولى ، آذار ١٩٧٦ ، ص ١٩-٢٠ .

- (٧٤) حميد عطية عبد الحسين الجوراني ، الصناعات النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة البصرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٨.
- (٧٥) احمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، ط ٣ ، (بيروت : ٢٠١٠ ، العارف للمطبوعات) ، ص ٦٦.
- (٧٦) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، المصدر السابق ، ص ٢٠١.
- (٧٧) صالح عبدالله سرية ، تطوير التعليم الصناعي في العراق ، (بغداد : ١٩٦٩ ، دار الجاحظ) ، ص ٣٧٨ - ٣٨١.
- (٧٨) مجلة الصناعة ، العدد / ٤ ، تموز ١٩٧٧ ، ص ١١٣.
- (٧٩) الوقائع العراقية ، العدد / ١٨٤٣ ، ٢٣ شباط ١٩٧٠ ، ص ١ والعدد / ٢٠٣٩ ، ٣٠ آب ١٩٧١ ، ص ١.
- (٨٠) مصرف الرافدين ، التقرير السنوي والميزانية العامة لعام ١٩٧٤ ، (بغداد : ١٩٧٤ ، مطبعة السندباد) ، ص ١١ - ١٢.
- (٨١) مصرف الرافدين ، التقرير السنوي والميزانية العمومية لعام ١٩٧٠ ، المصدر السابق ، ص ٧.
- (٨٢) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٨ ، ص ٦٨ ، ٧١.
- (٨٣) وزارة التخطيط ، الدخل القومي في العراق ١٩٧٠-١٩٨٢ ، دراسة رقم ١٤ ، (بغداد : ١٩٨٤ ، هيئة التخطيط الاقتصادي) ، ص ٥ - ١٣.
- (٨٤) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ١٩ ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة ، ص ٢-٣.
- (٨٥) وزارة التخطيط ، الانسان هدف الثورة ، (بيروت : ١٩٧٨ ، المؤسسة العربية للدراسات) ، ص ٨٢ .
- (٨٦) حكمت البزاز وآخرون ، التربية في ظل الثورة ، (وزارة التربية : ١٩٧٨ ، مؤسسة رمزي) ، ص ٤٨.
- (٨٧) مسارع الراوي ، دور التربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، مجلة افاق عربية ، العدد / ١ ، أيلول ١٩٧٥ ، ص ٢.
- (٨٨) محمود ياسين احمد ، محو الامية في منظور حزب البعث العربي الاشتراكي ، مجلة آداب الرافدين ، العدد / ١٠ ، آذار ١٩٧٩ ، ص ٣٩.
- (٨٩) الوقائع العراقية ، العدد / ٢٠٧٥ ، ١٢ كانون الاول ١٩٧١ ، ص ١ .
- (٩٠) علي محمد كريم المشهداني ، ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات / الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١ ، ص ١٥٦-١٥٧.
- (٩١) وزارة الاعلام ، محو الامية ثورة في اتجاه التقدم ، (بغداد : ١٩٧٨ ، دار الحرية للطباعة) ، ص ٣٥-٣٦.
- (٩٢) وزارة الاعلام ، محو الامية ثورة في اتجاه التقدم ، المصدر السابق ، ص ١٣.
- (٩٣) مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، (بغداد : ١٩٨١ ، دار الرشيد) ، ص ٢٣٠-٢٤٣.
- (٩٤) فلاح خلف الربيعي وعلي شديخ الزبيدي ، تحليل العلاقة بين تقلبات الموازنة العامة ومؤشرات القطاع التربوي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٣) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الرابعة عشر، العدد / ٥٠ ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٥.
- (٩٥) الوقائع العراقية ، العدد / ٢٣٢٠ ، ١٧ شباط ١٩٧٤ ، ص ١٢.

- (٩٦) عبد الجبار النائلة ، محو الأمية في العراق بين الأمس واليوم من الكتابات حتى الحملة الوطنية الشاملة ، مجلة آداب الرافدين ، العدد / ١٠ ، ١٩٧٩ ، ص ٥٢٧-٥٢٨ .
- (٩٧) مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، (بغداد : ١٩٨١ ، دار الرشيد) ، ٢٢٧-٢٢٨ .
- (٩٨) الوقائع العراقية ، العدد / ٢٥٥٢ ، ١١ تشرين الاول ١٩٧٦ ، ص ١٦-١٨ .
- (٩٩) رحيمة محمد حسن الشامي ، تطور التعليم في العراق ١٩٦٨-١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة / كلية الآداب ، ٢٠١٤ ، ص ١٩٦ .
- (١٠٠) الوقائع العراقية ، العدد / ٢٥٠٦ ، ٢٩ كانون الاول ١٩٧٥ ، ص ٢ .
- (١٠١) حكمت عبد الله البزاز وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
- (١٠٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٦ .
- (١٠٣) سليم إبراهيم عويد طاهر الناشي ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (١٩٦٨-٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات / الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٠ .
- (١٠٤) محسن عدنان صالح الجشعي ، الواقع الصحي في العراق دراسة تاريخية في تطور التشريعات القانونية في ضوء الوثائق الحكومية ١٩٦٨-١٩٧٩ ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد ١٠ ، العدد ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٩٦ ، ٣٠٢ .
- (١٠٥) الوقائع العراقية ، العدد / ١٨٥٨ ، ٢٦ آذار ١٩٧٠ ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .
- (١٠٦) وزارة الاعلام ، الثورة في عامها الثالث ، (بغداد : ١٩٧١ ، دار الحرية) ، ص ٢٧٩ .
- (١٠٧) الوقائع العراقية ، العدد / ١٧١٣ ، ٣ نيسان ١٩٦٩ ، ص ١٦٠ .
- (١٠٨) الوقائع العراقية ، العدد / ٢٣٧٤ بتاريخ ٨-٧-١٩٧٤ ، ج ٢ ، ص ٦٣ .
- (١٠٩) الوقائع العراقية ، العدد / ٢٥٠٣ بتاريخ ١٥-١٢-١٩٧٥ ، ص ٣٠ .
- (١١٠) موسيس ديرة كوبيان ، حالة العراق الصحية في نصف قرن ، تقديم : حنا خياط ، سلسلة الدراسات ، ٢٦٠ ، (وزارة الثقافة والاعلام : ١٩٨١ ، دار الرشيد للنشر) ، ص ٢٢٦-٢٢٧ .
- (١١١) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، حزيران ١٩٨٢ ، (بغداد : ١٩٨٣ ، دار الحرية للطباعة) ، ص ٩٤ .
- (١١٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ص ٤٨ .
- (١١٣) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، المصدر السابق ، ص ١٣٨-١٣٩ .
- (١١٤) غازي محي حمزة ، التنمية والتراث ومستقبل الاحياء السكنية في العراق ، مجلة الصناعة ، السنة الثالثة ، العدد / الاول ، شباط ١٩٧٩ ، ص ٦٧-٦٨ .
- (١١٥) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ، المصدر السابق ، ١٠١-١٠٢ .
- (١١٦) طارق شكر محمود ، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، سلسلة دراسات ١٧٤ ، (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩) ، ص ٦٤ .

- (١١٧) خالد ابراهيم سلمان الجبوري ، تخطيط الموارد ودورها في تنمية القطاع الصناعي في العراق (١٩٧٠-١٩٩٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص٩٦-٩٧.
- (١١٨) وزارة الاعلام ، الثورة في عامها الثالث ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣-٢٣٤ .
- (١١٩) عبد الكريم عبد السادة النصار ، التصنيع واثره في خفر التغيير الاجتماعي ، سلسلة دراسات ١٢٠ ، (وزارة الاعلام : ١٩٧٧ ، دار الحرية) ، ص٤٣-٤٤ .
- (١٢٠) وزارة الاعلام ، الثورة في عامها الثالث ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
- (١٢١) وزارة التخطيط ، الانسان هدف الثورة ، (بيروت : ١٩٧٨ ، المؤسسة العربية للدراسات) ، ص١٠٢ .
- (١٢٢) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ، المصدر السابق ، ص ١٣٧-١٣٨ .
- (١٢٣) المصدر نفسه ، ٩٩-١٠٠ .
- (١٢٤) وزارة التخطيط ، الانسان هدف الثورة ، المصدر السابق ، ص١٠٣ .
- (١٢٥) سليم ابراهيم عويد طاهر الناشي ، التحولات في بنية المجتمع العراقي ١٩٦٨-٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات / الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٦ .
- (١٢٦) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ، المصدر السابق ، ص٩٥ .
- (١٢٧) المصدر نفسه ، ٩٩-١٠٠ .
- (١٢٨) المصدر نفسه ، ص٩٨ .
- (١٢٩) سليم ابراهيم عويد طاهر الناشي ، المصدر السابق ، ص١٣٦ .
- (١٣٠) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٠ ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .
- (١٣١) عدنان حسين ، اضواء على خطة التنمية السنوية ١٩٧٨ ، السلسلة الاعلامية رقم (٧٦) ، (بغداد : ١٩٧٨ ، وزارة الاعلام) ، ص١٥-١٦ .
- (١٣٢) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ، المصدر السابق ، ص ١٥٤-١٥٦ .
- (١٣٣) فخري قدوري ، المصدر السابق ، ص١٧٤-١٧٥ .
- (١٣٤) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، التعليم الجامعي والعالي في العراق للعام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦ ، رقم الملف ٢٧٥ ، دائرة الاحصاء الاجتماعي ، ١٩٧٧ ، ص١ .
- (١٣٥) حارث حازم أيوب ، التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والتحديات دراسة اجتماعية تحليلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٨ .